جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسـم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات استكمال شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية و بنوك

دور نظام التصنيف الرقابي CAMELS في كشف تعثر المصارف
دراسة حالة بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال الفترة 2010-2014

من إعداد الطالب:

تاجي عبد الباسط

تحت إشراف:

د/ بن سانية عبد الرحمان

مشرف مساعد:

أ/ حفصي رشيد

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 30 ماي 2016

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوخاري عبد الحميد	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة غرداية	رئيسا
بن سانية عبد الرحمان	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة غرداية	مشرفا
حفصي رشيد	أستاذ محاضر صنف ب	جامعة ورقلة	مشرف مساعد
بن ساحة علي	أستاذ محاضر صنف ب	جامعة ورقلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسـم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات استكمال شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية و بنوك

دور نظام التصنيف الرقابي CAMELS في كشف تعثر المصارف
دراسة حالة بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال الفترة 2010-2014

من إعداد الطالب:

تاجي عبد الباسط

تحت إشراف:

د/ بن سانية عبد الرحمان

مشرف مساعد:

أ/ حفصي رشيد

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 30 ماي 2016

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوخاري عبد الحميد	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة غرداية	رئيسا
بن سانية عبد الرحمان	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة غرداية	مشرفا
حفصي رشيد	أستاذ محاضر صنف ب	جامعة ورقلة	مشرف مساعد
بن ساحة علي	أستاذ محاضر صنف ب	جامعة ورقلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2015-2016

شكر و تقدير

نتقدم أولا بالشكر:

- ✓ إلى الله سبحانه و تعالى على توفيقه و نعمته علي بإتمام دراستي و بحثي هذا.
- ✓ إلى أساتذتنا الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير وإن كانت تعتريني الرغبة في ذكر أسمائهم التي انطبعت في عقولنا الواحد تلو الآخر ،إلا إن خوفي من سقوط زهرة من باقة الورود تلك أو خطاي في ترتيبها يجعلني لأكتفي بأن أنثر عبيرها على صفحتي دون ذكر الأزهار المشكلة لها.
- ✓ إلى كل الذين مدوا لي يد العون بتقديم المعلومات و تقديم النصائح و الإرشاد
- ✓ إلى رفاقي في دربي إلى زملائي في الدراسة و كل أصدقائي منذ الطفولة
- ✓ إلى عائلتي على مساندتهم لي و اخص بالذكر والدي و والدتي على كل ما بذلوه من جهد من اجلي أيام الد راسة و دعمهم لي في إتمام هذا البحث و أتمنى أن يجعل الله ذلك في ميزان حسناتهم

يوم لا ينفع كل نفس إلا ما عملت.

- ✓ أخص بالشكر العميق: **الأستاذ الدكتور بن سانية عبد الرحمان**

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل ولم يبخل عليا بإرشاداته ونصائحه القيمة.

- ✓ إلى **الأستاذ حفصي رشيد**

على مساهمته في إنجاز هذا البحث ودعمه الدائم لي من نصح وإرشاد وتوجيه طيلة إنجاز هذا العمل وأعيد امتناني له ولواضعه اللامتناهي

جزى الله الجميع خير الجزاء و جعل عملهم خالصا لوجهه، وجعله في ميزان حسناتهم يوم القيامة انه على
ذلك لقدير، و بالإجابة جدير.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

- ✓ إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب.. أمي الحبيبة.

- ✓ إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.. والدي العزيز.
- ✓ إلى كل إخوتي الذين أحاطوني بكل الاهتمام و الرعاية، و إلى جميع أفراد عائلة تاجي وعائلة رحالي.
- ✓ إلى الذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام .
- ✓ و إلى كل من ساعدوني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

- ✓ و إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية.

أهدي إليهم جميعا ثمرة هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه نظام التصنيف الرقابي CAMELS في كشف التعثر المصرفي في البنوك الجزائرية، حيث تعالج إشكاليتها مدى تطبيق البنوك الجزائرية لنظام التصنيف الرقابي CAMELS في الكشف عن التعثر المصرفي، وقد شملت الدراسة كل من بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال الفترة ما بين 2010-2014، من خلال حساب النسب المالية الموافقة لهذه العناصر، وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام التصنيف الرقابي CAMELS يساهم في إبراز مواطن القوة والضعف بالبنوك محل الدراسة حيث لوحظ أنه فيما يتعلق ببنك البركة فوضعية البنك في حالة جيدة تبعا لمؤشرات نظام CAMELS، أما فيما يتعلق ببنك سوسيتي جنرال فلوحظ حالة قصور في بعض العناصر المكونة لنظام التصنيف CAMELS خاصة العناصر المتعلقة بجودة الأصول، إدارة الأصول.

الكلمات المفتاحية : تعثر مصرفي، نسب مالية، CAMELS، جودة الأصول، عسر مالي، بنوك الجزائرية.

Résumé**:**

Cette étude vise à identifier le rôle que le système de notation CAMELS réglementaires joue dans la détection de défauts bancaires dans les banques algériennes, l'étude comprenait toutes Al Baraka Bank Algérie et Société Générale Banque d'Algérie au cours de la période comprise entre 2010-2014, Grâce à des ratios financiers approbation des dépenses à ces éléments, l'étude a conclu que les CAMELS de surveillance du système de notation contribue à mettre en évidence les forces et les faiblesses des banques à l'étude, Où il a été noté qu'en ce qui concerne la Banque Al Baraka il est en bon état selon le système des indicateurs de CAMELS, mais Concernant la Société Générale a été observée dans le cas de défaillance de certains composants des éléments du système de notation CAMELS Spécialement au éléments liés à la qualité des actifs, la gestion d'actifs.

Mots-clés: déclenchement bancaires, ratios financiers, CAMELS, la qualité des actifs, difficultés financières, les banques algeriennes.

كلمة شكر.....	I
الإهداء.....	II
ملخص الموضوع.....	III
فهرس المحتويات.....	IV
قائمة الجداول.....	V
قائمة الأشكال.....	VI
قائمة الرموز والاختصارات.....	VII
المقدمة.....	[أ–د]
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتعثر المصرفي ودور نظام CAMELS في كشفه.....	1
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام CAMELS والتعثر المصرفي.....	2
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التعثر المصرفي.....	2
المطلب الثاني: نموذج التصنيف الرقابي الأمريكي CAMELS	9
المطلب الثالث : استراتيجية كشف التعثر المصرفي بالاعتماد على نضام التصنيف الرقابي CAMELS.....	12
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	18
المطلب الأول: الدراسات العربية.....	12
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية.....	20
المطلب الثالث الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....	21
خلاصة الفصل.....	23
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية – دراسة دور CAMELS في الكشف عن التعثر في كل من بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر.....	23
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....	25
المطلب الأول: التعريف بالبنكين المختارين لدراسة الحالة.....	25
المطلب الثاني: أدوات المعتمدة في الدراسة.....	28
المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة.....	30
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.....	30
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.....	35
خلاصة الفصل:.....	48
الخاتمة.....	50
قائمة المراجع.....	55
قائمة الملاحق.....	59

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التصنيف الرقابي CAMELS	12
2-1	أسس تصنيف جودة الأصول حسب نظام التصنيف الرقابي CAMELS	13
3-1	أسس تصنيف الإدارة حسب نظام التصنيف الرقابي CAMELS	14
4-1	أسس تصنيف الربحية حسب نظام التصنيف الرقابي CAMELS	15
5-1	أسس تصنيف السيولة حسب نظام التصنيف الرقابي CAMELS	16
6-1	أسس تصنيف مخاطر السوق حسب نظام التصنيف الرقابيCAMELS	17
1-2	مجموعة المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في الدراسة	29
4-2	كفاية رأس المال حسب bâle II لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر	30
3-2	نسبة الملاءة لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر	31
4-2	نسبة Npls/T.pr لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر	32
5-2	نسبة Chexp/Tn لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر	32
6-2	نسبة ROA لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر	33
7-2	نسبة ROE لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر	33
8-2	نسبة السيولة لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر	34
9-2	نسبة GAP لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	35
10-2	تنقيط جودة الأصول في البنوك حسب نموذج CAMELS	42
11-2	تنقيط معدل الانفاق في البنوك حسب نموذج CAMELS	43
12-2	تنقيط الربحية في البنوك حسب نموذج CAMELS	44
13-2	درجات التقييم النهائي	46

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أسباب التعثر المصرفي	4
2-1	مراحل التعثر المصرفي	7
2-1	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	26
2-2	الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	27
3-2	تطور نسبة bâle II للبنكين محل الدراسة	35
4-2	تطور نسبة Fon.pb/Act.p للبنكين محل الدراسة	36
5-2	تطور نسبة Npls/T.pr للبنكين محل الدراسة	37
6-2	تطور نسبة Chexp/Tn للبنكين محل الدراسة	38
7-2	تطور مؤشر الربحية للبنكين محل الدراسة	39
9-2	تطور نسبة Las/T.Act للبنكين محل الدراسة	40

المفهوم	الرمز والاختصار
بنك سوسيتي جنرال الجزائر	S.GENERAL
صندوق النقد الدولي	IMF
نسبة الملاءة المصرفية المقترحة من لجنة بازل سنة 1992	bâle II
الأصول السائلة/إجمالي الأصول	Las/T.Act
عائد الأصول	ROA
مردودية الأموال الخاصة	ROE
أعباء الإستغلال/النتيجة الصافية	Chexp/Tn
القروض المتعثرة/إجمالي القروض	Npls/T.pr
رأس المال الأساسي/الأصول المرجحة	Fon.pb/Act.p

مقدمة

أ. توطئـة:

تُعتبر حماية المودعين والاستقرار المصرفي من الأهداف الأساسية التي تسعى سلطات الإشراف المصرفي بلوغها سواء عن طريق تدعيم الاطار التشريعي والاحترازي الخاص بالنشاط المصارف والمؤسسات المالية، أو عن طريق استخدام وسائل الرقابة الأنسب للتأكد من استقرارية النظام بطريقة فعالة، ويَستخدم التنظيم المصرفي معايير نوعية وكمية تسمح بالحد من المخاطر في مستويات تُعتبر مقبولة، بالأخذ بعين الاعتبار احتمال تَحققها ومَا ينجرُ عنه من تعثر مصرفي ينعكس سلباً على النظام المالي والاقتصادي بمجمله، وهو ما يُظهر أهمية الرقابة الاحترازية في الاستقرار المصرفي و المحافظة عليه.

وتماشيا مع التطورات التي تَشهدها الساحة الدولية بعد الأزمة المالية الدولية الأخيرة والجهود المستمرة للهيآت العالمية ذات الصلة في مجال الرقابة والإشراف على النشاطات المصرفية كلجنة بازل وصندوق النقد الدولي FMI في تحصين المصارف والحفاظ على صلابتها، تَأسَس النظام الأمريكي للتفتيش المصرفي CAMELS كطريقة إشراف موحدة، فعالة، ورائدة في مجال التقييم المصرفي لحالات التوتر والتعثر المصرفيين...، حيث يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات الأداء لأهم الخطوط التشغيلية للبنوك، بفضل مقاربته التنبؤية للمخاطر، كما يسمح هذا النظام برد فعل مستهدف وسريع للبنوك بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة، لمواجهة التعثر المصرفي، ومن هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية الدراسة حيث يمكن صياغتها على النحو التالي:

ب. إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يُمكن لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS الكشف عن حالة التعثر في البنوك الجزائرية؟

و للإجابة على الإشكالية السّابقة ارتأينا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تمتلك المصارف محل الدراسة ملاءة رأس مال تحقق هامش أمان ملائم لدرء المخاطر؟
- هل تتميز الأصول التي تمتلكها المصارف محل الدراسة بالجودة الكافية التي تضمن مردوديتها؟
- هل تتميز المصارف محل الدراسة بفريق إداري فعال وكفؤ للممارسات المصرفية الرشيدة؟
- هل تحقق المصارف محل الدراسة مستوى عوائد مقبولة على مستوى الأصول والمساهمين على حد سواء؟
- هل تمتلك المصارف محل الدراسة القدرة على مواجهة الاحتياجات الطارئة من السيولة على المستويين (قصير/طويل)؟
- هل توجد حالة قصور تشوب المصارف محل الدراسة وفقا لتغيرات التي تطرأ في ظروف السوق؟

ج. فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية:

مؤشرات نظام التصنيف الرقابي CAMELS يمكن استخدامها في كشف حالات التعثر في البنكين محل الدراسة.

الفرضيات الجزئية:

1. تمتلك المصارف محل الدراسة ملاءة جيدة تمكنها من درء المخاطر المصرفية؛
2. تتميز الأصول التي تمتلكها المصارف محل الدراسة بالجودة الكافية لتحقيق المصرف مردودية كبيرة؛
3. تتميز المصارف محل الدراسة بفريق إداري فعال؛
4. تحقق المصارف محل الدراسة ربحية من أجل ضمان استقراريه أداءها؛
5. تمتلك المصارف محل الدراسة سيولة لمواجهة الاحتياجات المستقبلية؛
6. وجود حالة قصور تشوب المصارف محل الدراسة وفقا لتغيرات التي تطرأ في ظروف السوق.

د. حدود الدراسة :

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، من الضروري وضع بعض الحدود التي تنتهي عندها الدراسة لذا شمل الحيّز الزّماني الفترة من 2010 - 2014 بينما اقتصر الحيز المكاني على كل من بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر.

هـ. أهداف الدراسة:

يمكن بالإضافة إلى هدف الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية واختبار الفرضيات المتبناة تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح أهمية نظام التصنيف الرقابي CAMELS في كشف التعثر المصرفي والاستفادة من تحليله في استشراف الاوضاع مستقبلا وتصحيح توجه سياسات الحالة المدروسة في حالة وقوع التعثر المصرفي.
- بيان مدى حاجة المصارف محل الدراسة لتطبيق نظام التصنيف الرقابي CAMELS.
- الوقوف على أهم متطلبات اعتماد نظام CAMELS كأداة فعالة لكشف التعثر المصرفي في المصارف محل الدراسة و العقبات التي تقف حيال ذلك.

و. مبررات اختيار الموضوع :

يمكن إجمال أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الرغبة الشخصية للطالب في الموضوع؛
- طبيعة التخصص: مالية وبنوك؛
- حداثة الموضوع فنظام التصنيف الرقابي من المواضيع الحديثة التي لم تنل نصيب من الدراسة والبحث في جامعة غرداية.

ز. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه نظام التصنيف الرقابي CAMELS في تقييم أداء القطاع المصرفي الذي يعتبر عنصراً حساساً في النظام الاقتصادي، كما أنها تسلط الضوء على مشكلة التعثر المصرفي التي واجهت بعض المصارف في الجزائرية وهي جزء من ظاهرة عالمية مست العالمين المتقدم والنامي ولكنها لم تصل إلى مرحلة متقدمة في الجزائر بل كانت بمثابة إندار مبكر لإعادة رسم الخطوط الحمراء والخضراء أمام أداء المصارف في الجزائر.

ح. مناهج البحث والأدوات المستخدمة في الدراسة:

سنستخدم المنهج الوصفي وأسلوب دراسة الحالة، حيث يستخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة ونعتمد في الجانب التطبيقي على دراسة الحالة، وسنستخدم مصدرين أساسين للمعلومات:

المصادر الثانوية: في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة.

كما تم الاعتماد على برنامج الجداول الإلكترونية Microsoft Excel 2007 في حساب النسب لمالية وتمثيل الاشكال البيانية.

ي–صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع التي تناولت التعثر المصرفي على مستوى الجامعة؛
- صعوبة الحصول على المعطيات المحاسبية للبنوك.

ط. تقسيم البحث:

من أجل محاولة الإلمام بالموضوع ومعالجته من مختلف جوانبه تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية وفيه نتناول الأساس النظري المرتبط مباشرة بالموضوع، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين الأول تم فيه التطرق إلى الإطار النّظري للتعثر المصرفي و نظام التصنيف الرقابي CAMELS ومن ثم حاولنا ربط العلاقة بين نظام التصنيف الرقابي CAMELS والتعثر المصرفي، أما الثاني نتناول فيه الدراسات السابقة و الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: خصص هذا الجانب لدراسة الحالة حيث تناولنا في المبحث الأول منه التعريف بالبنكين محل الدراسة و النسب المالية المعتمدة في الدراسة، وفي المبحث الثاني تطرقنا لعرض النتائج ومناقشتها، وفي الأخير قدمنا خاتمة تضمنت النتائج و تـقــديـم التوصيات التي نراها ملائمة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

والتطبيقية للتعثر المصرفي ودور نظام CAMELS في كشفه

تمهيد الفصل:

تعرف البيئة المصرفية تحولات وتطورات متلاحقة نتيجة لأثار العولمة المالية، وفي إطار الدور الدي تلعبه المصارف كمؤسسات وساطة مالية فإنها تواجه العديد من المخاطر التي قد تهدد استمرارية بقائها، مما يؤدي بها إلى الانهيار، ولذا اصبح لِزاماً على المصارف التقيد بكل الممارسات الرقابية الشديدة من أجل تلافي مثل هذه المخاطر وذلك بالاعتماد على أساليب كمية للتنبؤ بالتعثر، وفي هذا الاطار تبنت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 نظاما موحدا لتقييم المصارف تمت مراجعته سنة 1996 ليعكس التغيرات في العمل المصرفي وفي إجراءات وسياسات الوكالات الرقابية الحكومية ويسمى هذا النظام بنظام CAMELS والذي يحدد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والادارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدخل السلطات النقدية لمعالجة الأمر.

وعلى هذا الأساس سنتناول الموضوع وفقا للمباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام CAMELS والتعثر المصرفي.
- المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام CAMELS والتعثر المصرفي

برزت مشكلة التعثر المصرفي وتنامت اثارها مند بداية الثمانينات من القرن الماضي، وتمثلت في بعض المشاكل الداخلية والخارجية التي تدفع المصرف إلى عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والمقرضين، مما يزعزع ثقة المتعاملين ليس في المصرف فحسب وإنما في النظام المصرفي بمجمله، والذي بدوره يزرع بذور أزمة تهدد استقرار النظام المالي والمصرفي في آن واحد، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالتعثر المصرفي ودور نظام التصنيف الرقابي CAMELS في كشفه.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التعثر المصرفي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتعثر المصرفي

أولا: مفهوم التعثر المصرفي

يعرف عبد الحميد مطاوع التعثر المصرفي على أنه:" ينطوي مفهوم التعثر على العديد من المفاهيم لعل من أهمها العسر المالي ويعني في معناه العام عدم قدرة المشروع أو العميل على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير، وقد يكون العسر المالي عسرا ماليا فنيا أو عسر ماليا قانونيا"[1].

بينما الباحثان محمد وعبد الحميد الشواربي فيقدمان مفهوم التعثر المصرفي على أنه عدم كفاية الإيرادات لتغطية النفقات، بالنشاط وانخفاض معدل العائد على الاستثمارات بالنشاط عن تكلفة رأس المال، وذلك على الرغم من زيادة الأصول عن الخصوم وهو ما يعرف بأزمة السيولة سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل[2].

أما إيمان إنجرو فترى أن التعثر المصرفي هو:" تلك المرحلة التي وصلت فيها المنشئة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من إشهار إفلاسها سواء كانت اضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها وغالبا ما يحدث التعثر نتيجة لوجود المشكلتين معا"[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفي العالمية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص18 -19.

[2] عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، **إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2007 ص 889.

[3] ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري أنموذجا**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، (غ م) 2006 /2007، ص 101.

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن التعثر المصرفي هو مواجهة المصرف لظروف غير متوقعة بسبب اختلال بين إجمالي المطلوبات وإجمالي الموجودات مما يؤثر سلبا على تحقيقه للأرباح، وقدرته مقابلة السحوبات على المدى القصير الشيء الذي يولد الذعر والخوف لدى أصحاب الودائع على أموالهم فيلجؤون لسحبها في أوقات متقاربة.

ثانيا: أنواع التعثر المصرفي[1]

- ✓ **الفشل الاقتصادي:**

ويقصد به حالة مصرف تعجز عوائده المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة التمويل، وبمعنى أخر أنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.

- ✓ **الفشل المالي:**

ويقصد به الحالة التي تنعدم فيها قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل رغم أن مجموع أصوله تزيد عن مجموع خصومه، كما يقصد به حالة الإفلاس التي يمر بها المصرف عندما تزداد مطلوباته عن قيمة أصوله.

ثالثا: مظاهر التعثر المصرفي[2]

توجد عدد من الأعراض التي تشير إلى ضعف بنك ما وأهمها إدارة الأصول بطريقة لا تتفق والأعراف المصرفية والأصول العلمية في توزيع المخاطر على الأقل مع وجود مشكلات في كل من السيولة بسبب توجيه جانب كبير من موارد البنوك في توظيفات متعثرة لا تذرُّ عائدا ويظهر ذلك في لجوء البنك إلى البنك المركزي لمقابلة احتياجاته من السيولة أو اللجوء إلى بنوك أخرى أو تسييل أصوله مما يترتب عليه انعدام الربحية أو تحقيق خسائر رأس مالية.

ويمكن القول أن تلك الأعراض لا تأتي منفردة في حالة ضعف الوحدة المصرفية وغالبا ما تظهر تلك الأعراض مجتمعة .

---

[1] عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، (غ م)، 2008 ، ص 69.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 170.

رابعا : أسباب التعثر المصرفي

في الغالب لا يظهر التعثر المصرفي فجأة، بل توجد دائما عوامل تنذر بحدوثه أو بعبارة أخرى توجد دائما أسباب إن وجدت فإن احتمال تعرض البنك للتعثر المصرفي يكون أكيدا، وتكون هذه الأسباب إما خارجية عن البنك أو داخلية، وفيما يلي نعرض هذين النوعين من الأسباب ملخصة في الشكل التالي ثم نقوم بشرحها بنوع من التفصيل:

الشكل (1-1): أسباب التعثر المصرفي

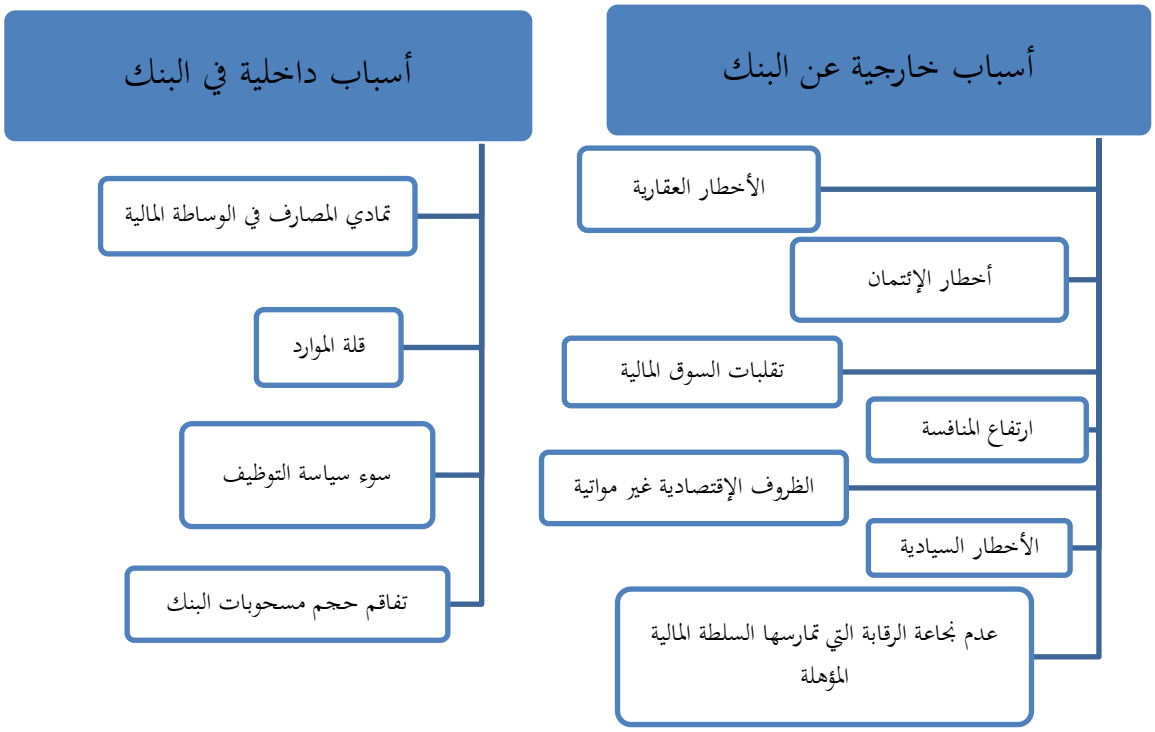

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: ايت وازو زينة، **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ضل القانون الجزائري**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (غ م)، 2012، ص121، ص123.

1. أسباب التعثر المصرفي الخارجية[1]:

- ✓ **الأخطار العقارية:** كثيرا ما تقوم البنوك بتقديم قروض عقارية تحتل نسبة كبيرة من إجمالي قروضها، فإذا حدث هنالك ركود في السوق العقارية أو ارتفعت مديونية القطاع العقاري ،فإن ذلك سيؤثر سلبا على البنك الذي يصبح بدوره دائنا لمدين معسر.
- ✓ **الظروف الاقتصادية غير مواتية:** إن ثقل الأعباء الضريبية على البنوك تصبح غير محتملة في أوقات الصعوبات التي تمر بها. لكن نشير أن الظروف الاقتصادية لا تمثل سببا مباشرا للتعثر المالي بل تزيد من فرض تشدد أزمة السيولة للبنك خصوصا إذا استخدم أصوله لدفع الضريبة مثلا.
- ✓ **تقلبات السوق المالية:** إن أسعار الأدوات المالية المشتقة وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها تمثل ضغوطا هامة على محفظة البنك، فعلى سبيل المثال، خلال الفترة الممتدة ما بين 1989 و1994 عانت البنوك اليابانية من هبوط أسعار الأرباح، وتراكمت خسائرها ففاق معدل أصولها وعانت من نقص في السيولة.
- ✓ **أخطار الائتمان:** وهي تلك الأخطار التي تحدث عند عجز مديني البنك عن السداد، ففي هذه الحالة يتحمل البنك نفسه توابع ذلك.
- ✓ **عدم نجاعة الرقابة التي تمارسها السلطة المالية:** تعد عدم كفاية الرقابة التي تمارسها سلطات الإشراف على البنوك أحد العوامل الهامة التي قد تجعل البنك أمام حالة التعثر المالي، فعدم نجاعة القانون المنضم للبنوك أو عدم صرامته أو عدم جدارة الأجهزة الرقابية المختصة في الميدان المالي يساهم في انتشار الفساد.
- ✓ **الأخطار السيادية:** ويقصد بها تعثر دولة مدينة بذاتها في أداء ديونها.
- ✓ **ارتفاع المنافسة:** مع احتدام المنافسة، تضطر البنوك غالبا إلى البحث عن مصادر جديدة لرفع إيرادتها (دخلها) وذلك من خلال تبني سياسة ائتمانية متساهلة جدا، مما يجعلها تقبل على الاستثمار في أصول مرتفعة الأخطار قد تخلق لها أزمة.

2. أسباب التعثر المصرفي الداخلية:

- **تمادي البنوك في الوساطة المالية:** تقوم البنوك بمنح القروض متوسطة الأجل أو طويلة الأجل سواء تبعا لمواردها أو تبعا لما تنتظره من عائدات المشاريع الاستثمارية، وفي هذه الحالة يكون البنك قد وضع نفسه

[1] ايت وازو زينة، **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ضل القانون الجزائري**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (غ م)، 2012، ص121ص123.

عرضة لخطر تقلبات سوق الاستثمار الذي قد يفقده مبالغ طائلة لأن معظم سيولة البنك قد وجهت للقروض والاستثمار.

- ✓ **سوء سياسة التوظيف:** على البنك أن يدرس سيولته كل يوم، إذ يمكن للسياسة المتبعة في التوظيف أن تنتج تغيرات في وضعية سيولة البنك فمن الحكمة أن لا تبقى أموال البنك بدون توظيف كما أن التفريط في توظيفها أو توظيفها بكاملها وبفائدة مغرية سيعرقل التسوية (الموازنة) بين المداخيل وسيولة الأموال.
- ✓ **قلة الموارد:** إن الموارد أساسية لأي بنك أو مؤسسة اقتصادية لأن الصعوبة في السيولة تنتج إما عن قلة الموارد أو عن عدم ديمومتها.
- ✓ **تفاقم حجم مسحوبات البنك:** إن كل التسديدات وكل المدفوعات لحساب الزبائن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حساب السيولة، فعندما تكون المداخيل (الودائع) أكثر من المسحوبات فإن البنك سيستفيد من ذلك وسيودع الزيادة في البنك المركزي وبالعكس و إذا كانت مسحوبات الزبائن أكثر من مدفوعاتهم فإن البنك ستنخفض سيولته وسيضطر إلى اللجوء إلى البنك المركزي ليسحب من رصيده في الأوراق النقدية اللازمة لتلبية طلبات زبائنه، و إذا تمادى في سحبه من المؤكد من انه سيواجه عجز ماليا محتما.

خامسا: مراحل التعثر المالي للمصرف

قام الكثير من الباحثين في هذا المجال بتقديم وقائع مختلفة لوصف المراحل التي تمر بها المنشأة قبل الوصول إلى حالة الخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، واستناد إلى تلك الأعمال و البحوث يمكننا إيجاز هذه المراحل في الاتي:

الشكل رقم(1-2): مراحل التعثر المالي للمصرف

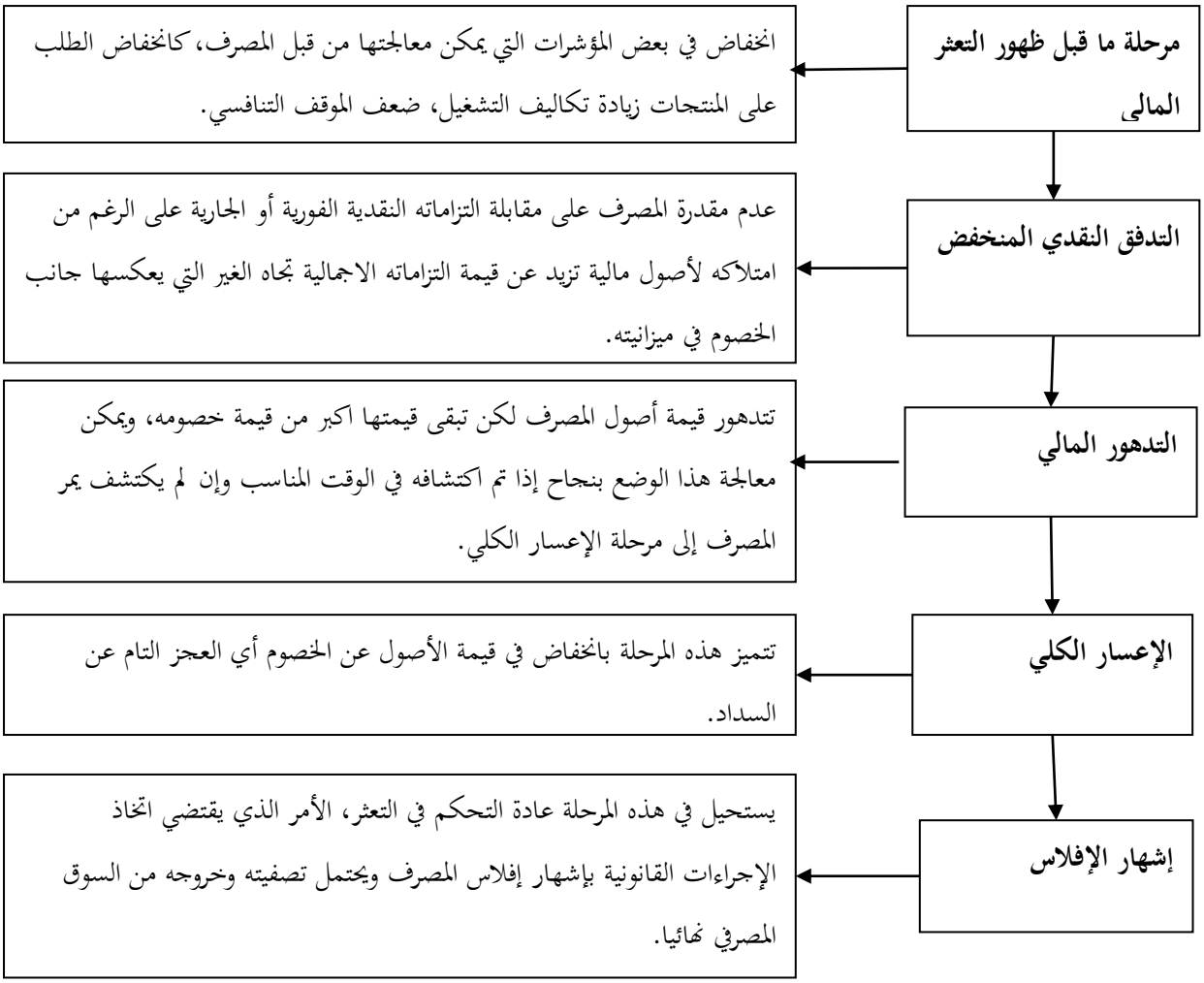

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على، محمد أليفي ، **أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التخصص : نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص- ص83 84.

وعلى الرغم من التسلسل المنطقي للمراحل السابقة يرى البعض أنه ليس بالضرورة حدوث التعثر المالي وفقا لهده المرحلية، حيث يجب التفرقة وفقا للأسباب والمصادر وبالتالي المراحل التي يمر بها كل نوع، تتمثل هذين النوعين في الآتي[1]:

– **التعثر المالي الزاحف**: يتم وفق المراحل السابقة ويتيح التنبؤ به ويمكن مواجهته من خلال برنامج إصلاح فعال.

– **التعثر المالي المفاجئ**: يحدث هذا النوع من التعثر نتيجة عوامل خارجة عن سيطرة إدارة البنك على الرغم من سلامة الهيكل المالي للبنك، لذا فهوا لا يمر بالمراحل السابقة مما يصعب التنبؤ به.

[1] محمد أليفي، **أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التخصص : نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (غ م)، 2014، ص-ص83 84.

سادسا: آثار التعثر المصرفي[1]

تفيد تجارب الدول التي أصابتها مشكلة التعثر المصرفي، أن أبرز الآثار السلبية التي تتركها هذه المشكلة تتلخص في الآتي:

- ✓ **تباطؤ النمو الاقتصادي:** يتبع معالجة مشكلة تعثر المصارف دائما وضع القيود المتشددة في منح الائتمان من طرف السلطات النقدية، مما يؤدي إلى تراجع التمويل فينتج عنه قلة الإنتاج وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- ✓ **اهتزاز الثقة بالمصارف:** يكون ذلك بإحجام العملاء والمودعين عن الإيداع والادخار في المصارف خوفا من عدم استرجاع ودائعهم، وبالتالي انخفاض مصادر الأموال في المصارف وبالتبعية انخفاض العوائد.
- ✓ **تحول التدفقات النقدية القصيرة الأجل:** تبدأ التدفقات النقدية قصيرة الأجل عند ظهور مؤشرات تدل على الصعوبات والمشاكل في المصارف التجارية واحتمال تعثرها بالهروب نحو أماكن (دول) أكثر عوائد واستقرار وتكمن الخطورة في استقرارها الدائم في المناطق الجديدة وهنا تكون خسارة كبيرة لجزء الادخارات على مستوى المصارف.
- ✓ **تأثر الجهاز المصرفي المحلي:** إن أي جهاز مصرفي يعاني من مشكلة تعثر مؤسساته المصرفية تتأثر علاقاته مع المصارف الدولية بصورة سلبية، كما تحجم المصارف الدولية عن التعامل مع المصارف المحلية خوفا على سمعتها المكتسبة في السوق المصرفية الدولية.
- ✓ **تعثر المشاريع والشركات الممولة من المصارف:** يُسبب تعثر المصارف في انخفاض حجم التمويل للمشاريع والشركات التي تتعامل معها في مرحلة أولى وانعدامه في مرحلة ثانية مما يعني توقف نشاطها، وفي حالة عدم إمكانية هذه المشاريع التعامل مع مصارف أخرى للحصول على التمويل اللازم ستنتقل مشكلة التعثر إليها وتصبح مهددة بالإفلاس والتصفية.
- ✓ **الأثر على السياسة النقدية والمالية:** تؤثر مشكلة تعثر المصارف في تحقيق أهداف السياسة النقدية، فمثلا إذا أراد البنك المركزي محاربة التضخم واستخدام سياسة السوق المفتوحة بدخوله كبائع للسندات الحكومية في السوق المالية فإن البنوك التجارية ستعرض عن عملية الشراء لأنها أصلا واقعة في أزمة سيولة، وتؤثر كذلك على السياسة المالية من خلال انخفاض حجم الإيرادات في شكل ضرائب على أرباح المصارف المتعثرة وارتفاع التكاليف الناجمة عن حل ومعالجة مشاكل التعثر من قبل السلطات المختصة.
- ✓ **الأثر على القطاع الخارجي:** يؤثر تعثر المصارف على ميزان المدفوعات حيث يقلل من عملية تصدير المنتجات والخدمات نضرا لصعوبة حصول المنشئة المصدرة على التمويل والضمانات اللازمة لتسوية العملية.

[1] محمد أليفي، مرجع سابق، ص83 ص 84.

المطلب الثاني: نموذج التصنيف الرقابي الأمريكي CAMELS

أولا : نشأة وتطور طريقة CAMELS[1]

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980م من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام 1929م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ثانيا: التعريف بنظام التصنيف الأمريكي CAMELS

سنقدم أهم التعاريف حول هذا النظام :

التعريف الأول: هو اختصار لخمسة مؤشرات تم إنشاءها لتمكين هيئات تنظيم العمل المصرفي في أمريكا الشمالية لقياس السلامة المالية والإدارية لمؤسسات الإقراض التجاري[2].

التعريف الثاني: هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة on-site supervision التي تتم عن طريق التفتيش الميداني[3].

التعريف الثالث: هو نظام موحد لتقييم المصارف تمت مراجعته عام 1998 ليعكس التغيرات في العمل المصرفي وفي إجراءات وسياسات السلطات الرقابية الحكومية، وفقا لهذا المعيار يجرى تقييم المصارف على أساس

---

[1] شوقي بورقبة، **طريقة CAMELS في تقييم البنوك الاسلامية**، بحث منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية العدد1، جوان 2011، ص 3.

[2] Sonia B. Saltzman Darcy Salinger, **The ACCION CAMEL,** Technical Note, ACCION International, USA, 1998, p1.

[3] مالك الرشيد احمد، **مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات وعيوب التطبيق**، مجلة المصرفي ربع شهرية، تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بالسودان، العدد 35، 2005، ص3.

عناصر الأداء التي تتضمن كل من: كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق[1].

ثالثا: معايير(CAMELS)[2]

1. **كفاية رأس المال:** تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية لمواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتَكمنُ أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية مثل التعامل بالمشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:
   - نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر؛
   - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.
2. **مؤشرات جودة الأصول:** بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة جاهزة، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات.
3. **مؤشرات سلامة الإدارة:** سلامة الإدارة مهمة جدًا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخد مؤشرات تجميعية في هذا السياق، هي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمنة مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها:

-معدلات الانفاق ؛ - نسبة الإيرادات لكل موظف؛ - التوسع في عدد المؤسسات المالية.

4. **مؤشرات الايراد والربحية:** إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر.

هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

---

[1] سجى فتحي محمد الطائي ليلى محمد عبد الكريم، **التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيارCAMELS دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الاردنية**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلة ربع سنوية تصدرها جامعة تكريت العراقية، العدد27، 2013، ص168.

[2] يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الباحث، مجلة علمية دورية، العدد10، جامعة ورقلة، 2012، ص208 ص209.

- العائد على الأصول؛
- العائد على حقوق الملكية ؛
- معدلات الدخل والانفاق؛
- المؤشرات الهيكلية.

5. **مؤشرات السيولة والتمويل:** في الكثير من الحالات يحدث الاعسار المالي للمؤسسات بسبب سُوء الإدارة لاستخدام السيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، و تشمل هذه المؤشرات بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النضر إلى المؤشرات التالية:
   - التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى البنوك التجارية؛
   - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك ؛
   - نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية ؛
   - نسبة الودائع إلى القروض؛
   - هيكل استحقاق الأصول والخصوم؛
   - سيولة السوق الثانوية.
6. **درجة الحساسية لمخاطر السوق:** و يتعلق بدرجة أولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحوي عدداً كبيراً من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وتخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ولكل منها له مقايس مختلفة، إلا أنه يوجد مقياس إحصائي موحد يقيسها جميعا وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة ممكنة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وبشكل عام فإن لكل هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجلات.

المطلب الثالث: استراتيجية كشف التعثر المصرفي بالاعتماد على نظام التصنيف الرقابي CAMELS

بعد التعرف على نظام التصنيف الرقابي و المؤشرات المعتمدة في تقييمه للمصارف سنتطرق في هذا المطلب لاستراتيجية كشف حالة التعثر في المصارف من خلال أسس تصنيف كل من المؤشرات السابقة:

1. مؤشر كفاية رأس المال:

الجدول رقم(1-1): أسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التصنيف الرقابيCAMELS.

التصنيف	وضعية المصرف	الإجراء المتخذ
1 قوي	أداء قوي للأرباح؛ – نمو جيد للأصول؛ – خبرة الإدارة جيدة ؛ – معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين؛ – حجم منخفض للأصول المتعثرة .	لا يعاني من مشكل في هذا الجانب، لا يتخذ أي إجراء.
2 مرضي	لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (1) ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة.	عليه تصحيح الضعف من خلال برنامج زمني معقول بدون إشراف تنظيمي عن كثب.
3 معقول	يتوافق رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة .	يتطلب إشرافاً تنظيمياً لتحسين ملاءة رأس ماله، من خلال تحسين الأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، ومعالجة ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله.
4 هامشي	يشهد مشاكل حادة بسبب عدم ملاءة رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية، حيث يكون لدى المصرف مستوى عالٍ من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية.	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، على مجلس الإدارة أو المساهمين اتخاذ إجراء فوري لتصحيح الخلل، فإن المصرف يتوقع الإعسار الوشيك مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.
5 غير مرضي	خسائر العمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي.	تعتبر حالة المصرف معسرة. بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لتغطية خسائر المودعين والدائنين.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على، احمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، (غ م)، ص47 ص49.

2. مؤشر جودة الأصول:

الجدول رقم(1-2): أسس تصنيف جودة الأصول حسب نظام التصنيف الرقابي CAMELS

التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال؛ – وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها؛ – الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة؛ – الضبط الجيد لمحفظة القروض؛ – احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض؛ – الأصول المصرفية الأخرى(غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.	لا يعاني من مشكل في هذا الجانب، لا يتخذ أي إجراء.
2 مرضي	يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـ (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة(لا تتجاوز بالعادة 25 % من إجمالي رأس المال).	عليه معالجة انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تتجاوز الأخطار الطبيعية.
3 معقول	يظهر نقاط ضعف رئيسة، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر بالإضافة إلى استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس .	يستدعي الأمر وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك نقاط الضعف وتصحيح العيوب.
4 هامشي	يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60 % من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.
5 غير مرضي	تظهر مستوى عالٍ من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60 % من إجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي له، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات.	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على، احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص- ص 65-67.

3. مؤشر جودة الإدارة:

الجدول رقم(1-3): أسس تصنيف الادارة حسب نظام التصنيف الرقابي CAMELS

التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات؛ – الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية؛ – مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية ؛ – دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي؛ – مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر؛ – تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.	لا يعاني من مشكل في هذا الجانب، لا يتخذ أي إجراء.
2 مرضي	لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة نسبياً بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها، وبعض نقاط الضعف المحددة المتعلقة بواحدة أو أكثر من المجالات المذكورة.	يحتاج المصرف إلى رقابة تنظيمية مما يتعين توجيه الإهتمام بالأوضاع المالية والظروف المصرفية المرتبطة بأعمال المصرف.
3 معقول	تظهر نقاط ضعف رئيسة في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية و الأداء الاقتصادي الضعيف.	يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.
4 هامشي	تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة .	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي.
5 غير مرضي	الإدارة غير فاعلة على الإطلاق حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه، ويعاني المصرف من ضعف شديد في أدائه المال.	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، مما يستوجب الأمر على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على، مرجع سابق ، ص- ص107-109.

4. مؤشر الربحية :

الجدول رقم(1-4): أسس تصنيف الربحية حسب نظام التصنيف الرقابي CAMELS

التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين؛ – سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات ؛ – الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية؛ –الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.	لا يعاني من مشكل في هذا الجانب، لا يتخذ أي إجراء .
2 مرضي	يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية.	يتطلب الأمر تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية.
3 معقول	يظهر نقاط ضعف رئيسة في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد المصرف انخفاضاً في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة .	يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.
4 هامشي	يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب، هذا وقد تتطور قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية.	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال. ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات، كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية و المساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية.
5 غير مرضي	يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر.	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على، احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص78 ص79.

5. مؤشر السيولة:

الجدول رقم(1-5): أسس تصنيف السيولة حسب نظام التصنيف الرقابي CAMELS

التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية؛ – إلى جانب توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلبات غير المتوقعة؛ – محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة؛ – توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات، امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة.	لا يعاني من مشكل في هذا الجانب، لا يتخذ أي إجراء.
2 مرضي	له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل.	يمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية.
3 معقول	تظهر نقاط ضعف رئيسة في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة.	تبرز الحاجة إلى تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية، هذا ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة.
4 هامشي	يشهد مشاكل سيولة.	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.
5 غير مرضي	يشهد مشاكل سيولة حادة.	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية إحتياجاته الحالية من السيولة .

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على، احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص81 ص82.

6. مؤشر مخاطر السوق:

الجدول رقم(1-6): أسس تصنيف مخاطر السوق حسب نظام التصنيف الرقابي CAMELS.

التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة؛ – صافي أرباح المصرف قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة؛ – مخاطر الممارسات الإدارية متدنية جدا تكاد لا تذكر مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.	لا يعاني من مشكل في هذا الجانب لا يتخذ أي إجراء.
2 مرضي	لديه خصائص متشابهة كما في التصنيف رقم (1) إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.	عليه معالجة نقاط الضعف في إطار زمني معقول.
3 معقول	درجة التحكم بمخاطر السوق لديه منخفضة وتحتاج إلى تحسين، كما أن صافي أرباح المصرف غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق،	يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.
4 هامشي	تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق.	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل المصرف المركزي خاصة إذا كان هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق.
5 غير مرضي	يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، و في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق، مما يعني أن جميع تلك العوامل غير فاعلة على الإطلاق.	يواجه المصرف تعثر في هذا الجانب، مما يتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث إنه بدون هذه الإجراءات الفورية فإن خسائر فادحة قد تتسبب بإعسار المصرف.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على، احمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص104ص 105.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

ما يميز هذا الموضوع أنه حديث الدراسة بقلة البحوث فيه، فمعظم البحوث الأخرى تطرقت إلى جزء من البحث. و عليه سنحاول فيما يلي أن نقوم بعملية عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب، الأول لعرض الدراسات العربية، والثاني لدراسات الأجنبية والثالث لإظهار أوجهه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

✓ **دراسة احمد نور الدين الفرا(2008): "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة لرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين (2004-2007)"**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، ولمعالجة الموضوع استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع البيانات المالية المنشورة لبنك فلسطين خلال 2004-2007، وقد توصل الباحث إلى أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي حيث أبرز الجوانب الايجابية لتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسببتها.

✓ **دراسة علي عبد الرضا حمودي (2009): "مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية – حالة العراق) 2003-2009"**

الدراسة عبارة عن مقالة منشورة على موقع البنك المركزي العراقي وهدف البحث إلى دراسة مؤشرات الحيطة الكلية والجزئية والتي من ضمنها نظام CAMELS على الجهاز المصرفي العراقي لمعرفة مدى إمكانية تعرضه للأزمات المالية في ضل التحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق طبقا لسياسة الجديدة في العراق، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة لجوء المؤسسات المصرفية إلى مؤشرات الحيطة الكلية كونها الإطار الدي يضمن سلامة القطاع المصرفي، كما أنه يمكن الاعتماد على سلوك مؤشرات الاقتصاد الكلي لتنبؤ بوقوع الأزمات المالية قبل حدوثها.

✓ **دراسة يوسف بوخلخال (2012): " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2008-2009 "**

الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الباحث عدد 10 جامعة ورقلة الجزائر تهدف الدراسة إلى مناقشة أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال تسليط الضوء على أهم المعايير والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية وتفادي عدم حدوثها في المستقبل، كما تعكس هذه النماذج حرص الدولة من خلال السلطة النقدية توفير مستويات عالية من الرقابة التي تضمن توفير مناخ ملائم لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك الآن وخلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية حيث تم إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق النظام CAMELS ودورها كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش والرقابة، وإظهار أهمية تطبيق نظام CAMELS في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظريًا وتطبيقيًا.

✓ **دراسة سجي فتحي محمد الطاني و ليلى عبد الكريم محمد (2013): "التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيار ال CAMELS (دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية) 2005-2009"**

الدراسة عبارة عن مقال في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 27 سنة 2013 جامعة تكريت العراق تناول البحث معيار CAMELS كأحد وسائل الكشف المبكر عن الأزمات المصرفية قبل حدوثها إذ يتم وفقا لمعيار التصنيف الأمريكي تقييم أداء المصارف للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف في أدائها المالي، وقد توصل الباحثين إلى تقدير دالة التميز لتعمل أداة للإنذار المبكر عن طريق تقييم أداء المصارف التجارية الأردنية عينة البحث وتصنيفها على مجموعتين تضم الأولى المصارف ذات الأداء العالي أما الثانية فتضم المصارف ذات الأداء الواطئ.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

لقد تناولت بعض الدراسات الاجنبية بعض متغيرات الدراسة وفيما يلي نتعرض لبعض الدراسات :

- ✓ دراسة، R. Alton Gilbert, Andrew P. Meyer and Mark D.Vaughan (2000):

" **The Role of a CAMELS Downgrade Model in Bank Surveillance**"

هدفت الدراسة إلى إظهار مساهمة نموذج CAMELS في الرقابة على البنوك ومدى أهمية نماذج التنبؤ المبكر بفشل البنوك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين النموذجين عن طريق نفس المتغيرات، وخلصت الدراسة إلى أن نماذج التنبؤ بالفشل تظهر نتائج جيدة إذا اقترن استخدمها مع معيار CAMELS كما تخدم بشكل مثير خلال فترات الاستقرار النسبي في النظام المصرفي.

- ✓ دراسة، **Krupa R (2002-2011):**

" A CAMELS Model Analysis of Scheduled Urban Co-operative Bank in Surat City–A case study of Surat People's Co-operative bank"

تهدف الدراسة إلى إجراء محاولة لتقييم الأداء المالي ل Co-operative Bank باستخدام نموذج CAMELS على نطاق واسع لقياس أداء الوحدات المصرفية داخل وخارج الهند باستخدام نظام التصنيف الأمريكي وخلصت الدراسة إلى أن النموذج يقوم بقياس المعلمات المهمة في الوحدات البنكية لإبراز مستوى الأداء المالي بالإضافة إلى نتيجة الفحص أثبتت أن البنك محل الدراسة يتميز بمستوى مرضي للمؤشرات المستخدمة في الدراسة ما عدا السيولة التي لم تكن مرضية.

- ✓ دراسة، **Mishra Aswini Kumar , Sri Harsha, Shivi Anand , Neil Rajesh Dhruv (2012):**

" Analyzing Soundness in Indian Banking: A CAMELS Approach"

تهدف الدراسة إلى تحليل أداء 12 بنوك من القطاع العام والخاص على مدى (2000-2011) في القطاع المصرفي الهندي. ولهذا الغرض تم استخدام معيار CAMELS وخلصت الدراسة إلى أن معيار CAMELS يقدم تحليل مبسط بخصوص أداء البيانات المعقدة بغرض الترتب، كما أظهرت أن القيم المطلقة لمعيار CAMELS بالنوك الخاصة تنمو بوتيرة أسرع من بنوك القطاع العام وأثبتت أن بنوك القطاع الخاص هي في أعلى القائمة، مع أدائهم من حيث السلامة كونها أفضل كما تحتاج الحكومة إلى التركيز أكثر على بنوك القطاع العام من أجل تحسين أداءها.

المطلب الثالث : الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد استعرضنا للدارسات السابقة للموضوع الدي تعالجه هذه المذكرة، سنحاول في هذا المطلب أن نبين أوجه الاختلاف بين هذا البحث وتلك الدارسات كما يلي:

- ✓ بالنسبة لدراسة أحمد نور الدين الفرا: اهتمت الدراسة هده الدراسة بتحليل استخدام نظام CAMELS كأداة للرقابة وتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، إذ تتقاطع دراستنا مع هذه الدراسة في استخدام نفس النظام (نظام CAMELS)، إلا أننا نختلف في الهدف من الدراسة وهو كشف التعثر المصرفي وليس الرقابة على المصارف.

- ✓ بالنسبة لدراسة على عبد الرضا حمودي: قامت هذه الدراسة بتحليل مؤشرات الحيطة الكلية والجزئية والتي من ضمنها معيارCAMELS على الجهاز المصرفي العراقي، إذ تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من خلال تحليل مؤشرات نظام CAMELS على المصارف وذلك لإمكانية معرفة تعرضها للأزمات، إلا أننا نختلف عنها من حيث أننا نكتفي بدراسة مؤشرات نظام CAMELS على عكس هده الدراسة التي شملت مؤشرات الحيطة بشقيها الكلية والجزئية.

- ✓ بالنسبة لدراسة يوسف بوخلخال: اهتمت هذه الدراسة بمناقشة أثر تطبيق نموذج التقييم الأمريكي CAMELS في دعم عمليات الرقابة المصرفية، إذ تتقاطع درستنا مع هذه الدراسة في استخدام نفس النظام لتفادي الوقوع في الأزمات المصرفية وتفادي عدم حدوثها مستقبلا وفي إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق نظام CAMELS ودوره في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفي، إلا أننا نختلف عنها في الهدف من الدراسة وهو الكشف عن التعثر المصرفي وليس دعم عمليات الرقابة والتفتيش المصرفي.

- ✓ بالنسبة لدراسة سجى محمد الطاني وليلى عبد الكريم: تناولت هذه الدراسة معيار CAMELS كأحد وسائل الكشف عن الأزمات المصرفية قبل حدوثها، إذ تتفق دراستنا مع هذه الدراسة من حيث تقييم أداء المصارف للوقوف على نقاط القوة والضعف في أداءها، إلا أننا نختلف عنها من حيث أننا نكتفي بالكشف عن حالات التعثر على عكس هذه الدراسة التي توصلت إلى تقدير دالة التميز لتعمل على تصنيف المصارف إلى مجموعتين الأولى ذات الأداء العالي والثانية ذات الأداء الواطئ.

- ✓ بالنسبة لدراسة R. Alton Gilbert: تناولت الدراسة إظهار مساهمة نموذج CAMELS في الرقابة على البنوك ومدى أهمية نماذج التنبؤ المبكر بفشل المصارف إذ تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في استخدام نضام CAMELS، إلا أننا نختلف عنها من حيث الطريقة فهذه الدراسة أقرنت استخدام نظام التصنيف الرقابي بنماذج التنبؤ بالفشل لتعطي نتائج جيدة في جانب الرقابة على المصارف، بينما درستنا اعتمدت على نضام التصنيف الرقابي بمفرده ولهدف الكشف عن حالات التعثر بالمصارف.

- ✓ بالنسبة لدراسة Krupa R: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك باستخدام نظام CAMELS، إذ تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في استخدام نفس نضام التقييم كما أننا نختلف عنها في الهدف من الدراسة وهو الكشف عن حالات التعثر وليس تقيم الأداء المالي.

- ✓ بالنسبة لدراسة Mishra Aswini Kumar: تطرقت هذه الدراسة إلى تحليل أداء 12 مصرف من القاع العام والخاص بالهند ولهدا الغرض تم استخدام نظام التصنيف الرقابي CAMELS إذ تتقاطع دراستنا مع هذه الدراسة في استخدام نفس النظام وتقديم تحليل مبسط لبيانات الأداء بالمصارف، إلا أننا نختلف عنها في حجم العينة المدروسة والهدف من الدراسة وهو كشف التعثر وليس تحليل أداء مقارن بين المصارف العامة والخاصة.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل جانب الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى للمفاهيم العامة حول التعثر المصرفي من تعريف وأنواع، وكذا أثاره والأسباب والمراحل التي يمر بها، حيث تبين أن مشكل التعثر ينشأ عند تعرض المصرف لاضطرابات مالية خطيرة جدا سواء كان في حالة عدم القدرة على سداد تجاه الغير أو في حالة تحقيقه لخسائر متتالية لتتراكم بدورها وتجعله غير قادر على متابعة نشاطه ، كما نميز بين نوعين للتعثر المصرفي النوع الأول الذي يرجع إلى ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات، بينما النوع الثاني يرجع إلى انعدام قدرت المصرف على تسديد التزاماته على المدى القصير رغم تفوق حجم أصوله على حجم الخصوم ، هذا وترجع أسباب وقوع المصارف في حالة التعثر إلى عوامل داخلية تخص المصرف في حد ذاته وعوامل خارجية تخص البيئة الخارجية للمصرف.

كما تم التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بنظام التصنيف الرقابيCAMELS وطريقة كشفه لتعثر المصارف حيث اتضح لنا أن نظام التصنيف الرقابي يجري تقييم للمصارف على أساس عناصر الأداء التي تتضمن كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، حسن الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، وإبراز حالات التعثر بالعناصر السابقة مما يسمح للأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

أما المبحث الثاني فتم فيه عرض لدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تطرقنا لأهم جوانب الدراسة والمتمثلة في الهدف من الدراسة، دراسة الحالة، وطريقة المعالجة، كما ذكرنا أهم النتائج المتوصل إليها وفي النهاية إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية.

الفصل الثاني

دراسة دور نظام CAMELS في الكشف عن التعثر المصرفي في كل من بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:

بعد أن تم التطرق في الفصل الأول إلى المفاهيم المتعلقة بتعثر المصارف، ونظام CAMELS ودروه في كشف التعثر المصرفي، وكذلك الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ومن أجل أن لا تبقى دراستنا هاته محصورة في الجانب النظري فقط، سوف نحاول إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع من خلال تحليل حالة من المصارف العاملة بالجزائر والمتمثلة في كل من بنك البركة وبنك سوسيتي جنرال الجزائر، حيث سيتم في هذا الجانب وبالاعتماد على نظام التصنيف الرقابي تحليل المؤشرات الستة المكونة للنظام بغية الوقوف على حالات التعثر بالمصرفين وتقديم التدابير والاجراءات لتصحيح نقاط الضعف.

كما سنحاول في هذا الفصل توضيح المنهج الذي اعتمدنا عليه في الدراسة و ذلك من حيث أسلوب الدراسة وطرق جمع البيانات ومن ثم تحديد النسب المالية المستخدمة في التحليل وعرض النتائج ومناقشتها، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

يعكس هذا القسم المفاهيم النظرية السابقة ليجسدها في البنوك الجزائرية من خلال محاولة تطبيق نظام التقييم الامريكي على المصارف محل الدراسة، وذلك من خلال استعراض أهم جوانب دراسة الحالة والمتمثل في التعريف المصارف التي تم اختيارها، وطريقة جمع معطياتها، و النسب المالية المستخدمة وكذا كيفية حسابها كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التعريف بالبنكين المختارين لدراسة الحالة

أولا: التعريف ببنك البركة الجزائري[1]

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي في الجزائر أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل1990، برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500000 سهم بقيمة 1000دج للسهم، يشترك فيه مناصفة كل من:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) بنسبة 44%؛
- شركة دلة البركة القابضة الدولية (السعودية) بنسبة 56%.

يساهم بنك البركة في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية، وقد قام البنك مند تأسيسه بالتركيز على العديد من القطاعات والانشطة الحيوية في الجزائر مثل تمويل قطاعات الهاتف المحمول والإنشاءات والأغدية والموصلات والصناعات التحويلية النفطية.

إضافة إلى التعريف السابق قمنا بوضع شكل موجز للهيكل التنظيمي لبنك البركة استنادا للمعطيات الواردة في التقرير السنوي للبنك سنة 2010 والجدول أدناه يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

[1] معلومات خاصة منتقاة من بنك البركة الجزائري، وكالة غرداية.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

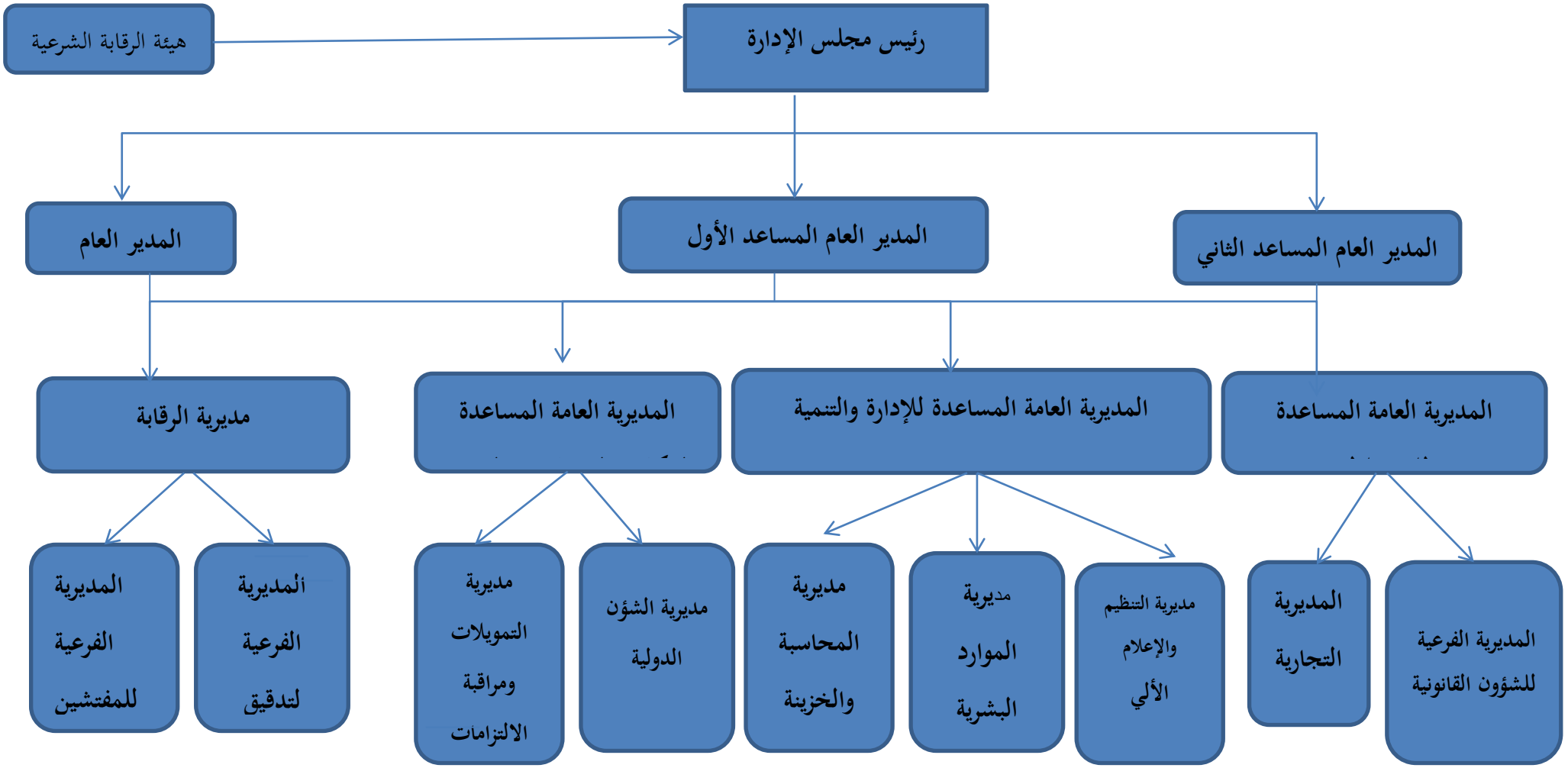

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2010، ص24.

ثانيا: التعريف ببنك سوسيتي جنرال الجزائر[1]

بنك سوسيتي جنرال الجزائر وهو بنك يتبع ثاني اكبر بنك فرنسي وضع سنة 1999 بالجزائر بلغت شبكة سوسيتي جنرال بالجزائر 86 وكالة منتشرة عبر مختلف المناطق على مستوى 28 ولاية، يساهم البنك في عرض منتجات مصرفية متنوعة وخدمات جديدة بأكثر من 250 ألف مهني وشركة ويد عاملة تتكون من 1300 موظف، كما نجح البنك في كسب ثقة زبائنه من خلال وضعه لنموذج عالمي يتلاءم مع الخصوصيات المحلية، وأيضا الاستفادة من الشبكات العالمية التي تحتل موقع الريادة. والجدول أدناه يوضح الهيكل التنظيمي سوسيتي جنرال الجزائر:

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

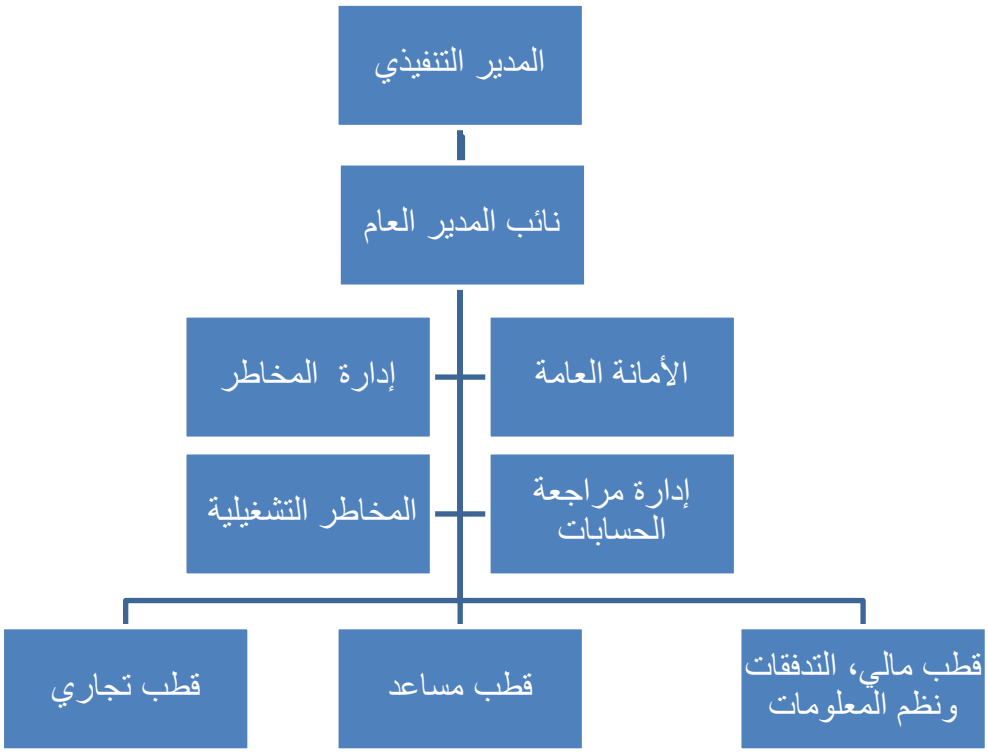

المصدر: التقرير السنوي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2012، ص15.

[1] معلومات خاصة منتقاة من بنك سوسيتي جنرال الجزائر، وكالة غرداية.

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في الدراسة

أولا: طريقة جمع البيانات

قصد الإحاطة بجميع جوانب الدراسة واختبار فرضيتها تم جمع المعطيات اللازمة عن طريق ما يلي:

1) التقارير المالية السنوية من الموقع الرسمي لكل من البنكين محل الدراسة والتي تعكس نشاط البنكين وتطورات الارقام الهامة وكذا أهم الاحداث لسنوات المالية، الممارسات الادارية و المعلومات المحاسبية الهامة.

2) التقارير المالية لبنك الجزائر والتي تبرز وضعية القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة وكدا مؤشرات الوساطة المالية وصلابة القطاع المصرفي بالإضافة إلى التطورات التي تشهدها البنية التحتية المصرفية.

3) دليل مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي IMF والذي من خلاله تم استخلاص النسب المالية المستخدمة في الدراسة لتحليل والمناقشة، وتعتبر مؤشرات السلامة المالية أهم الأدوات التي يتم من خلالها مراقبة النظام المالي لمعرفة مدى قدرة هذا النظام على التعامل الأزمات المالية حال وقوعها.

ثانيا: المؤشرات والنسب المستخدمة في الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في تطبيق نظام التصنيف الرقابي CAMELS على البنوك محل الدراسة وتحليل كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، درجة الحساسية لمخاطر السوق الموضحة في الجدول أدناه، ومن أجل ذلك نقوم بحساب النسب المالية اللازمة ومقارنتها بالمعايير المسطرة حول معيارCAMELS لتشخيص وضعية البنكين محل الدراسة والوقوف على حالات التعثر وإبراز أهمية تطبيق المعيار على البنوك الجزائرية و الجدول أدناه يدرج أهم النسب المستعملة في الدراسة.

الجدول رقم (2-1): مجموعة المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في الدراسة

المؤشرات	الاختصار	النسب
C كفاية رأس المال	bâle II Fon.pb/Act.p	كفاية رأس المال بازل 02 رأس المال الأساسي ÷ الأصول المرجحة
A جودة الأصول	Npls/T.pr	القروض المتعثرة ÷ القروض الإجمالية
M الإدارة	Chexp/Tn	أعباء الاستغلال ÷النتيجة الصافية
E الربحية	ROE ROA	مردودية الأصول مردودية الأموال الخاصة
L السيولة	Las/T.Act	الأصول السائلة ÷ مجموع الأصول
S الحساسية لمخاطر السوق	GAP	الفرق بين الخصوم والأصول الحساسة لمخاطر سعر الفائدة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

FMI, **Indicateurs de solidité financière**, Guide d'Établissement, 2006, p2.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير، ومناقشة نتائج الدراسة

سنتناول فيما يلي تطبيق نظام CAMELS على كل من بنك البركة الجزائر وبنك سوسيتي جنرال الجزائر وذلك من اجل كشف حالات التعثر المصرفي بهدف المقارنة بينهما واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

إن تطبيق مؤشرات نظام CAMELS على البنكين محل الدراسة، نلخصها في العناصر التالية، مع الإشارة إلى أننا سنكتفي في هذا المطلب بعرض النتائج وتؤخر تحليلها ومناقشتها للمطلب الثاني.

أولا: مؤشرات قياس كفاية رأس المال:

تلتزم البنوك بالحد الأدنى من كفاية رأس المال لرفع القدرة على مواجهة مخاطر العمل المصرفي ولحماية المودعين والدائنين، ولتصنيف رأس مال البنكين نقوم بحساب النسبتين التاليتين:

1. كفاية رأس المال حسب معيار بازل II[1]:

إن نسبة رأس المال حسب ما تنص عليه اتفاقية بازل II يتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنضيمي } (\boldsymbol{R.C})}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر } (\text{مخطار السوق} + \text{المخاطر الائتمانية}) + \text{مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

إن حساب هذه النسبة في البنكين محل دراسة الحالة جاءت نتائجها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): كفاية رأس المال بازل II لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر[2]

		2010	2011	2012	2013	2014
AL BARAKA	bâle II	%27,90	%25,62	%30,55	غير متوفر	غير متوفر
S.GENERAL	bâle II	%14,70	%12,70	%11,90	%12,10	%13,00

[1] http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Mots-de-la-finance/Ratio-de-solvabilite-bancaire **15/03/2016 à15:47**

[2] التقارير المالية لبنك سوسيتي جنرال من سنة 2010 إلى 2014.

بالنسبة لبنك البركة تم الاعتماد على دراسة ناصر سليمان، **كفاية رأس المال للبنوك الاسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات التطوير**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية والاسلامية، أليات ترشيد الصناعة المالية الاسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8و9 ديسمبر 2013، ص13.

2. رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة:

إضافة إلى طريقة بازل II قمنا باحتساب مؤشر كفاية رأس المال وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{الأصول المرجحة}}$$

إن حساب هذه النسبة في البنكين محل دراسة الحالة جاءت نتائجها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): نسبة الملاءة لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر

2014	2013	2012	2011	2010		
%24,32	%27,85	%27,26	%25,99	%25,17	Fon.pb/Act.p	**AL BARAKA**
%20,40	%18,03	%18,42	%16,53	%15,36	Fon.pb/Act.p	**S.GENERAL**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2007 و الاعتماد على القوائم المالية للبنكين

ثانيا: مؤشر قياس جودة الأصول

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي، لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك، لأن حيازة المصرف على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر، ولتقييم جودة أصول البنكين نقوم بحساب النسبة التالية:

- **نسبة القروض المتعثر إلى إجمالي القروض:**

تعكس هده النسبة جودة الائتمان، ويؤدي ارتفاع النسبة إلى خفض ربحية البنك وتقيد الإقراض الجديد، وعلى جانب الإيرادات يؤدي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى توليد (حمل سلبي) هذا لأنها لا تنتج فوائد نقدية، وهذا التحول يدفع إلى رفع أسعار الفائدة على القروض المتعثرة للتعويض على العائدات المفقودة. إن نتائج حساب النسبة في البنكين محل الدراسة جاءت ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): نسبة Npls/T.pr لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر

2014	2013	2012	2011	2010		
%3,64	%5,05	5,86%	%5,67	%5,51	Npls/T.pr	**AL BARAKA**
%7,33	%11,56	%9,98	%4,89	%3,36	Npls/T.pr	**S.GENERAL**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2007 و القوائم المالية المدرجة في الملحق رقم (2)و (3)

ثالثا: مؤشر قياس جودة الإدارة

تكمن أهمية جودة الخدمات المقدمة من قبل البنوك في تحقيق رغبات العملاء وهي أحد المداخل الرئيسية لزيادة القدرة التنافسية للبنك، واستخدمنا في قياسها:

- **أعباء الاستغلال إلى النتيجة الصافية**

تبرز هذه النسبة مدى تغطية النتيجة الصافية للأعباء الاستغلال كما يشير الارتفاع في النسبة أن البنك لا يعمل بكفاءة ويرجع ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة. إن نتائج حساب النسبة في البنكين محل الدراسة جاءت ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): نسبة Chexp/Tn لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر

2014	2013	2012	2011	2010		
%57,82	%60,58	%53,68	%51,73	%49,17	Chexp/Tn	**AL BARAKA**
%83,56	%158,65	%118,29	%148,54	%167,72	Chexp/Tn	**S.GENERAL**

المصدر: : من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2007 و القوائم المالية المدرجة في الملحق رقم (2)و (3)

رابعا: مؤشرات قياس الربحية

لقياس ربحية البنكين تم الاعتماد على النسب التالية:

1. **مردودية الأصول** Return On Assets (ROA)

تقيس هذه النسبة مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، وتشكل الأصول أساس دخل أو عائد العمليات التشغيلية في المصارف، وتقاس مردودية الأصول بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وفيما يلي عرض لنتائج حساب هذه النسبة في البنكين محل الدراسة:

الجدول رقم (2-6): نسبة ROA لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر

2014	2013	2012	2011	2010		
%2,65	%2,61	%2,78	%2,48	%2,69	ROA	**AL BARAKA**
%2,11	%1,81	%2,55	%2,61	%2,16	ROA	**S.GENERAL**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2007 و القوائم المالية المدرجة في الملحق رقم (2)و (3)

2. مردودية الأموال الخاصة (رأس المال) Return On Equity (ROE)

توضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توليد العوائد من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم، فإذا كانت قيمة هذه النسبة مرتفعة، فإنها تدل على قدرة إدارة المصرف في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية في المصرف بكفاءة عالية. وتقاس مردودية رأس المال بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}}$$

وفيما يلي عرض لنتائج حساب هذه نسبة في البنكين محل الدراسة:

الجدول رقم (2-7): نسبة ROE لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر

2014	2013	2012	2011	2010		
%28.44	%28.80	%32.19	%31.55	%29.06	ROE	**AL BARAKA**
%23.75	%20.75	%29.53	%28.43	%15.40	ROE	**S.GENERAL**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2007 و القوائم المالية المدرجة في الملحق رقم (2)و (3)

خامسا مؤشرات قياس السيولة:

تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية وتُبعد عن خطر عدم الدفع ومن ثم الإفلاس، ومن أهم النسب لحسابها:

- **الأصول السائلة/إجمالي الأصول:**

وتقيس هذه النسبة مدى الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموعة الأصول الكلية للمصرف، بما يسهم في التعرف أولا فأول على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات المصرف المختلفة، ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وفيما يلي عرض لنتائج حساب هذه نسبة في البنكين محل الدراسة:

الجدول رقم (2-8): نسبة السيولة لبنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائر

2014	2013	2012	2011	2010		
%96,19	%95,11	%93,53	%95,95	%94,17	Las/T.Act	**AL BARAKA**
%98,09	%98,09	%97,51	%96,97	%91,00	Las/T.Act	**S.GENERAL**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2007 و القوائم المالية المدرجة في الملحق رقم (2)و (3)

سادسا: مؤشر قياس مخاطر السوق

تعد مخاطر أسعار الفائدة من أهم مخاطر السوق، ويمكن قياسها من خلال تحليل الفجوة GAP والتي تبين الفرق بين الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة ، فإذا كانت النتيجة موجبة فهذا يعني أن ارتفاع سعر الفائدة سيجعل البنك يربح وانخفاضها سيجعله يخسر، والعكس إذا كانت النتيجة سالبة.

$$GAP = RSAs - RSLs$$

GAP: وتمثل الفجوة بين الأصول الحساسة لمخاطر سعر الفائدة والخصوم الحساسة لمخاطر سعر الفائدة.

RSAs: وتمثل الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة وتتضمن: حقوق على المؤسسات المالية؛ حقوق على العملاء؛ أصول أخرى؛ مساهمات ونشاطات المحفظة.

RSLs: وتمثل الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة وتتضمن: ديون بذمة المؤسسات المالية؛ ودائع العملاء؛ ديون تابعة.

تجدر الإشارة إلى أننا لم نقم بحساب المؤشر ببنك البركة وهذا لأنه بنك إسلامي لا يتعامل بسعر الفائدة ولا يوجد أي أثر لسعر الفائدة على جانب الأصول والخصوم.

وفيما يلي عرض لنتائج حساب المؤشر في بنك سوسيتي جنرال:

الجدول رقم (2-9): نسبة GAP لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

		2010	2011	2012	2013	2014
S.GENERAL	GAP	4 967 434,00	-2 306 043,00	-13 310 693,00	-33 643 545,00	-45 077 986,00

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Excel 2007 و القوائم المالية المدرجة في الملحق رقم (2)و (3)

المطلب الثاني: تحليل و مناقشة نتائج الدراسة

سنحاول في هذا المطلب تحليل النتائج المتحصل عليها في المطلب السابق والمتعلقة بمختلف الجوانب الخمسة لنموذج CAMELS، بالاستناد إلى المعايير المرجعية، هذا في مرحلة أولى ثم في مرحلة ثانية سنقوم بتقييم وتنقيط وضعية البنكين محل الدراسة وفق نموذج CAMELS

أولا: تحليل مؤشر كفاية رأس مال البنكين محل الدراسة

الشكل رقم(2-3): تطور نسبة bâle II للبنكين محل الدراسة

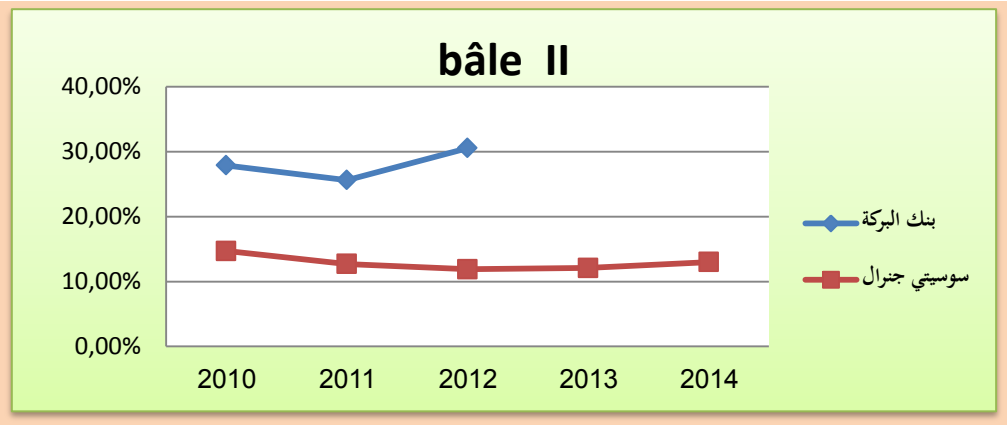

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-2) وبرنامج Excel 2007

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفق بازلII خلال فترة الدراسة 2010-2014 أعلى من النسب المطلوبة وفق معيار لجنة بازلII والمتمثلة في 8%، بالنسبة للبنكين محل الدراسة فقد قدرت في بنك سوسيتي جنرال بـ 14.70%سنة 2010 وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع بنك البركة الذي قدرت بـ 27.90%، لتنخفض في كلا البنكين سنة 2011 إلى 25.62% في بنك البركة وإلى 12.70% في بنك سوسيتي جنرال ويرجع هذا الانخفاض إلى التوسع في منح التسهيلات فقد سجلت سنة 2011 نموا مهما في القروض الموزعة من طرف المصارف والتي بلغت نسبة 15.5% في البنوك الخاصة*، بعد ذلك عادت النسبة للانخفاض بالنسبة لبنك سويتي جنرال إلى11.90% سنة 2012 على عكس بنك البركة الذي سجل اعلي نسبة له خلال السنوات الثلاث 2010-2012 بـ30.55%، أما فيما يخص بنك سوسيتي جنرال فقد تحسنت النسبة تدريجيا خلال السنتين الباقيتين 2013-2014 بـ12.10%،13.00% على التوالي ويرجع هذا التحسن لتحصيل الالتزامات الممنوحة خلال السنتين، هذا وقد برهنت النتائج المحققة خلال فترة الدراسة على حرص البنكين محل الدراسة على تطبيق المعاير والمبادئ العالمية في هذا المجال.

* إرجع إلى تقرير بنك الجزائر 2011، ص106.

الشكل رقم(2-4): تطور نسبة Fon.pb/Act.p للبنكين محل الدراسة

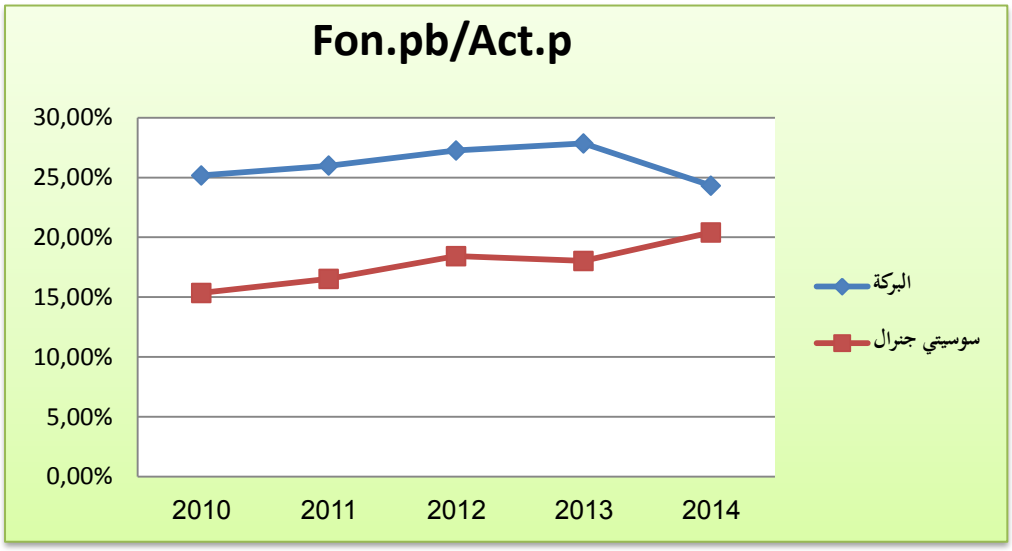

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-3) وبرنامج Excel 2007

من خلال الشكل نلاحظ أن النسبة قد شهدت ارتفاع تدريجي بالنسبة لبنك البركة من سنة 2010 إلى2013 بـ25.1%،27.26% على التوالي ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى24.32%، سنة 2014 ويرجع سبب انخفاض النسبة إلى التوسع الكبير من طرف بنك البركة في منح الإقراض، أما فيما يخص بنك سوسيتي جنرال فقد سجل مستوى مرضي بالمقارنة مع نظيره بنك البركة فقد قدرت نسبة الملاءة به بـ 15.36% سنة 2010 وتزايدت النسبة خلال السنوات الموالية 2012/2011 إلى16.53%،18.42% على التوالي وتعتبر النسبة مرضية عموما، ثم انخفضت النسبة بعد ذلك لتصل إلى 18.13% سنة 2013 ثم عادت للارتفاع مجددا لتصل سنة 2014 إلى 20.40% وهو أعلى مستوى بلغته النسبة خلال سنوات الدراسة لبنك سوسيتي جنرال، هذا وتبقى النتائج المحققة في نسبة الملاءة من طرف البنكين محل الدراسة تدل على حرصها لتخصيص حصص معتبرة من رأس المال لمواجهة المخاطر المصرفية إذ بلغ متوسط النسبة ببنك البركة بـ 26.11% وببنك سوسيتي جنرال بـ 17.74%.

ثانيا: تحليل مؤشرا جودة أصول البنكين محل الدراسة

الشكل رقم(2-5): تطور نسبة Npls/T.pr للبنكين محل الدراسة

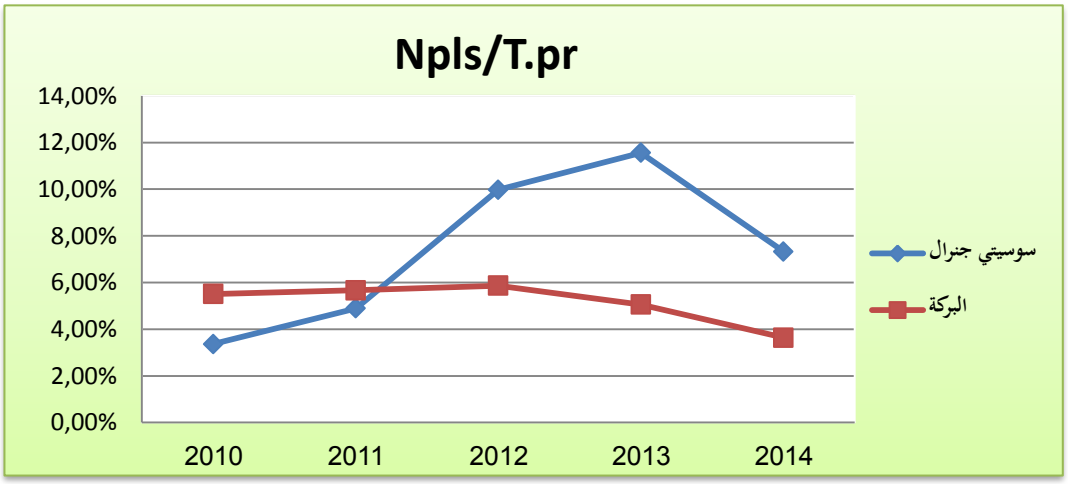

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-4) وبرنامج Excel 2007

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كانت متفاوتة حيث ارتفعت النسبة تدريجيا وإن كان بوتيرة منخفضة ببنك البركة خلال السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة لتصل إلى 5.86% سنة 2012، ويرجع ذلك إلى نمو إجمالي التمويلات الممنوحة بمقدار 69.06% سنة 2010 و23.31% سنة 2011 ثم انخفضت بعد ذلك سنتي 2013 و2014 إلى 5.06%و3.06%، على التوالي بسبب انخفاض حجم مخصصات الاخطار العامة للبنك، أما فيما يخص بنك سوسيتي جنرال فلاحظنا تزايد النسبة باضطراد من 2010 إلى 2013 لتصل إلى 11.56% وهي أعلي نسبة بلغها البنك خلال فترة الدراسة بسبب نمو معدل الإقراض بالبنك وعدم التحكم الجيد للإدارة في توجيه القروض، ثم انخفضت بعد ذلك إلى 7.33% سنة 2014، من الملاحظ أن بنك البركة إلى حد ما يتحكم في نسبة قروضه المتعثرة من خلال مخصصات الأخطار كاستراتيجية احترازية لذا من الناحية التنظيمية يعد أحسن من نظيره بنك سويتي جنرال إذ لم تتجاوز النسبة خلال الخمس سنوات 5.86% على عكس بنك سوسيتي جنرال التي فاقت النسبة 10%.

ثالثا: تحليل مؤشرات جودة الإدارة للبنكين محل الدراسة

الشكل رقم(2-6): تطور نسبة Chexp/Tn للبنكين محل الدراسة

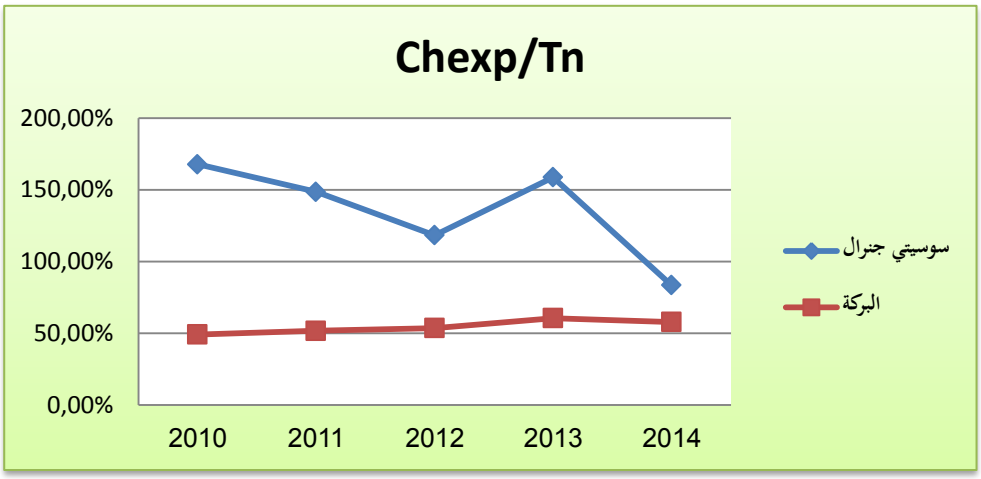

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-5) وبرنامج Excel 2007

حسب ما تم التطرق إليه سلفا كل ما ارتفعت نسبة معدلات الانفاق فهو دليل على عدم التحكم الجيد للإدارة المصرف في التكاليف وبالتالي عدم كفاءة الإدارة، كما تجدر الإشارة إلى ان الخدمات التي يطرحها الجهاز المصرفي الجزائري توصف بانها خدمات تقليدية، ولا تتناسب مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة، فالمصارف الجزائرية لا تزال تسير وفق الطرق التقليدية فمن خلال الشكل نلاحظ أن بنك البركة يتميز بتحكم جيد في التكاليف حيث سجل ارتفاع طفيف بمعدل 02% ما بين 2010-2012 نتيجة لانخفاض أعباء النشاط بالبنك، أما بنك سويتي جنرال سجل تذبذبا حيث انخفضت النسبة خلال السنوات الثلاثة الاولى للدراسة من 2010 إلى 2012 بمعدل 49.43% لكن تبقى غير مرضية عموما ويرجع سبب بقاء النسبة مرتفعة إلى الارتفاع في تكاليف دورة الاستغلال ثم بعد ذلك ارتفعت النسبة سنة 2013 إلى 158.65% ثم عادت للانخفاض بعد ذلك سنة 2014 لتصل إلى 83.56% وهو أدنى مستوى لها خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لانخفاض النواتج الصافية للبنك و الانخفاض الكبير لمعدل الاعباء العامة للاستغلال، أما بنك البركة نلاحظ ارتفاع النسبة مجددا لتصل أعلى مستوى لها سنة 2013 حيث قدرت بـ 60.58% لتنخفض بعد ذلك إلى 57.82% لتبقى النسبة معتبرة عموما على عكس بنك سويتي جنرال الذي لم يوفق إلى حد كبير في هذا الجانب وهذا ما يترجم عدم التحكم الجيد من قبل الإدارة في التكاليف والذي من الممكن ان يكون عائقا بينه وبين تحقيق أهدافه في المستقبل.

رابعا: تحليل مؤشر الربحية للبنكين محل الدراسة

الشكل رقم (2-7): تطور مؤشر الربحية للبنكين محل الدراسة

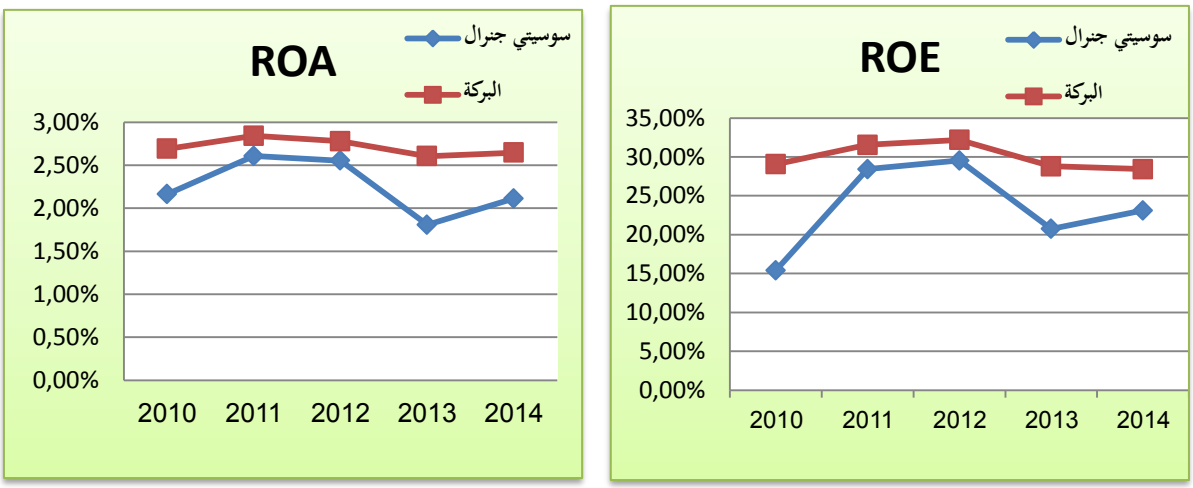

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول رقم (2-6) و (2-7) وبرنامج Excel 2007

من خلال الشكل نلاحظ أن مردودية الأصول في بنك البركة ارتفعت بين سنتي 2010-2011 بنسبة 0.15% ثم انخفضت بعد ذلك سنة 2012 لتصل إلى 2.78% ثم إلى 2.61% سنة 2013 وهو أدنى مستوى حققه البنك بالرغم من أن أرباح البنك نمت إلا أن نمو الأصول كان أعلى خاصة عناصر الأصول الثابتة المادية وغير المادية، ثم تحسن المؤشر بعد ذلك سنة 2014 ليبلغ 2.65%، اما بنك سوسيتي جنرال فقد ارتفاع المؤشر بين سنتي 2010-2011 بمعدل 0.45% ثم انخفض ليصل إلى 1.81% سنة 2013 بسبب انخفاض نتيجة السنة المالية الصافية للبنك بمعدل 12.50، ثم تحسن المؤشر بعد ذلك سنة 2014 ليصل 2.11% بعد ارتفاع نتيجة البنك بمعدل 12.19%، هذا وتبقى النتائج المحققة في هذا الجانب مرضية عموما إذا قدر متوسط مؤشر ROE خلال فترة الدراسة بـ2.71% ببنك البركة وبـ 2.24% ببنك سوسيتي جنرال وهي نسب مقبولة مقارنة بما حققته البنوك الخاصة الاخرى حيث بلغ متوسط النسبة بها 3.40% حسب ما صرح به بنك الجزائر خلال السنوات الخمس[1]، أما فيما يخص مؤشر مردودية الأموال الخاصة فمن خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر ROE ببنك البركة يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض بهامش ضئيل نسبيا نتيجة لثبات النتيجة المالية والأموال الخاصة للبنك خلال فترة الدراسة، أما فيما يخص بنك سويتي جنرال فنلاحظ من خلال الشكل ارتفاع مؤشر ROE من 15.40% سنة 2010 إلى 29.53% سنة 2012 بسبب ارتفاع نتيجة البنك الصافية بمعدل 18.68% لكن

[1] ارجع إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2010-2014 .

حجم الأموال الخاصة ارتفع بمعدل أزيد قدر بـ 52.9%، ثم انخفض مؤشر ROE بعد ذلك ليصل إلى 20.75% سنة 2013 ويرجع ذلك إلى انخفاض النتيجة بـ 22.23% وارتفاع حجم الأموال الخاصة بمعدل 24.91%، وفي السنة الأخيرة تحسن المؤشر ليصل إلى 23.75% بعد تحسن النتيجة الصافية للبنك خلال السنة.

خامسا: تحليل مؤشرات السيولة للبنكين محل الدراسة

الشكل رقم(2-8): تطور نسبة Las/T.Act للبنكين محل الدراسة

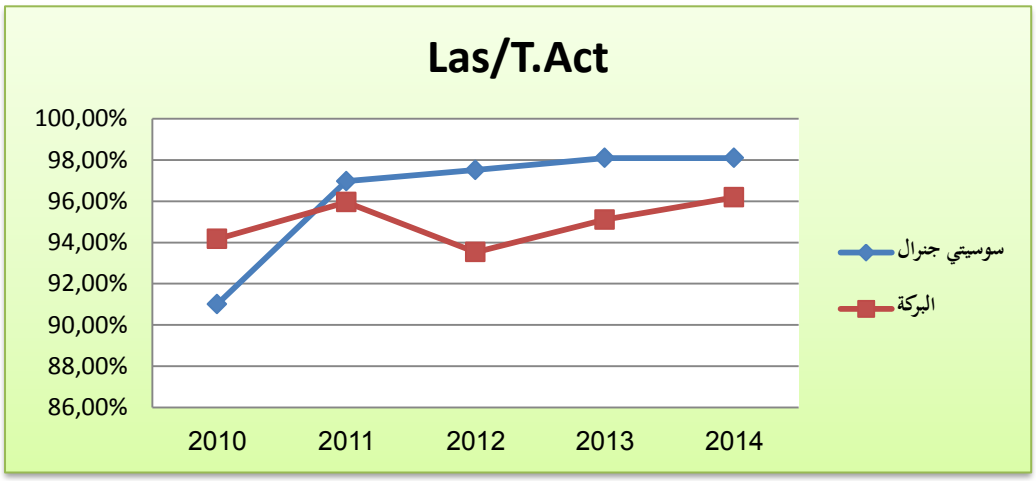

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-8) وبرنامج Excel 2007

نلاحظ من خلال الشكل أن كلى البنكين يتمتعان بنسبة جيدة من السيولة حيث قدرت النسبة ببنك البركة سنة 2010 بـ 94.17% أما بنك سويتي جنرال فقدرت النسبة بـ 91.00% لترتفع تدريجيا من 2011 إلى 2013 إلى 96.97%،98.09% وهي نسبة جيدة مقارنة مع ما حققته البنوك الخاصة الاخرى والمقدرة بـ 45.9%، ثم استقرت النسبة في نفس المستوى سنة 2014. أما بنك البركة نلاحظ أن النسبة ارتفعت سنة 2011 بـ95.95%، لتنخفض بعد ذلك بـ 93.53%سنة 2012 ثم ارتفعت مجدد خلال السنوات الباقية إلى 95.11%،96.11% وهو مستوى جيد عموما، ويعود تحسن مؤشر السيولة خلال فترة الدراسة إلى بقاء مستوى الودائع المحصلة في القطاع المصرفي الذي يشهد فائضا في السيولة مند سنة 2002[1]. إلى جانب أن الودائع تغطي بشكل واسع المستوى الإجمالي للقروض الموزعة على كل من القطاعين موفرة بالتالي فائض في السيولة.

[1] ارجع لتقرير السنوي سنة 2014.

سادسا: تقييم وتنقيط وضعية البنكين محل الدراسة بنموذج CAMELS

من خلال تحليلنا للمؤشرات السابقة سنحاول في هذا الجزء تقييم وتنقيط النتائج المتوصل إليها وذلك بغية التوصل في الاخير لوضعية البنكين خلال فترة الدراسة التي امتدت 5 سنوات.

1. **تقييم كفاية رأس المال:** من خلال التحليل السابق لنسبة الملاءة حسب مقررات بازل II تبين ان كلا البنكين يحرص على تحقيق الحدود الدنيا لملاءة رأس المال كما تولي إدارة البنكين أهمية بالغة من خلال تخصيص جزء معتبر من رأس مال البنك لمواجهة المخاطر المصرفية، وعليه يمكننا القول أن عنصر رأس المال في وضعية جيدة وهو بذلك استوفى شروط الدرجة 01 حسب نظام التصنيف الأمريكي خلال فترت الدراسة بمعنى الموقف سليم لذا لا يظهر أي مشكل في هذا الجانب في البنكين محل الدراسة، ولا يتم اتخاذ أي إجراء.

2. **تقييم جودة الأصول:** الجدول أدناه هو سلم تنقيط نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض حسب نموذج CAMELS:

الجدول رقم (2-10): تنقيط جودة الاصول في البنوك حسب نموذج CAMELS

درجة التنقيط	الوصف
1 قوي	القروض المتعثرة تساوي أو أقل من 5٪ من إجمالي القروض
2 مرضي	القروض المتعثرة من 6٪ إلى 10٪ من إجمالي القروض
3 معقول	القروض المتعثرة من 11٪ إلى 15٪ من إجمالي القروض
4 هامشي	القروض المتعثرة من 16٪ إلى 20٪ من إجمالي القروض
5 غير مرضي	القروض المتعثرة أكبر من 20٪ من إجمالي القروض

المصدر:

Samuel Munzele Maimbo, **THE PREDICTION AND DIAGNOSIS OF BANK FAILURES IN ZAMBIA**, WORKING PAPER SERIES, Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, england, 2000, p31.

بالاعتماد على الجدول السابق يمكننا تنقيط جودة أصول البنكين محل الدراسة كالآتي :

AL BARAKA	2010	2011	2012	2013	2014
Npls/T.pr	%5,51	%5,67	%5,88	%5,06	%3,06
التصنيف الكلي	1				
S.GENERAL	2010	2011	2012	2013	2014
Npls/T.pr	%3.36	%4.89	%9.98	%11.56	%7.33
التصنيف الكلي	2				

من خلال تقييمنا لجودة أصول البنكين محل الدراسة تبين أن بنك البركة قد حصل على درجة تصنيف 01 لجودة أصوله بمعنى أن الموقف قوي و لا يعاني من أي مشكل في هذا الجانب، أما بنك سوسيتي جنرال فقد حصل على درجة تصنيف 02 بمعنى أن الموقف سليم نسبيا مع وجود بعض القصور، كما عليه معالجة بعض السلبيات من خلال برنامج زمني معقول بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

3. **تقييم جودة الإدارة:** الجدول أدناه هو سلم تنقيط معدل الانفاق في البنوك حسب نموذج CAMELS

الجدول رقم (2-11): تنقيط معدل الانفاق في البنوك حسب نموذج CAMELS

درجة التنقيط	المصروفات / العائدات
1 قوي	< %55
2 مرضي	> %55 < %65
3 معقول	> %65 < %75
4 هامشي	> %75 < %85
5 غير مرضي	> %85

. **المصدر**: عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، دراسة تطبيقية 2009، ص15

بالاعتماد على الجدول السابق يمكننا تنقيط جودة إدارة البنكين محل الدراسة كالاتي :

AL BARAKA	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الإنفاق	%49.17	%51.73	%53.68	%60.58	%57.82
التصنيف الكلي			1		
S.GENERAL	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الإنفاق	%167.27	%148.54	%118.29	%158.65	%83.56
التصنيف الكلي			5		

من خلال تقييمنا لجودة إدارة البنكين محل الدراسة تبين أن بنك البركة حصل على درجة تصنيف 01 خلال فترة الدراسة بمعنى الموقف سليم من كل النواحي لا يعاني من مشكل في هذا الجانب و لا يتخذ أي إجراء، أما بنك سوسيتي جنرال فقد حصل على درجة تصنيف 05 غير مرضي، بمعنى أن المصرف يواجه مشكل تعثر في هذا الجانب، مما يستوجب تصحيح نقاط القصور من خلال تحسين التحكم في التكاليف من قبل الادارة.

4. **تقييم الربحية:** الجدول أدناه هو سلم تنقيط نسبة كل من (ROE) و (ROA) بالبنوك حسب نموذج CAMELS:

الجدول رقم (2-12): تنقيط الربحية في البنوك حسب نموذج CAMELS

التصنيف	ROE	ROA
1 قوي	٪9 أو أكثر	٪1.3 أو أكثر
2 مرضي	٪7 إلى <٪9	٪0.8 إلى <٪1.3
3 معقول	٪5 إلى <٪7	٪0.4 إلى <٪0.8
4 هامشي	٪2 إلى <٪5	٪0.16 إلى <٪0.4
5 غير مرضي	<٪2	<٪0.16

المصدر:

http://masterbari.blogspot.com/2012/10/CAMELS-rating-assessment-theory_2501.htmlk **25/04/2016 à 14:24**

بالاعتماد على الجدول السابق يمكننا تنقيط ربحية البنكين محل الدراسة كلاتي:

2014	2013	2012	2011	2010	AL BARAKA
%2.65	%2.61	%2.78	%2.84	%2.69	ROA
%28.44	%28.80	%32.19	%31.55	%29.06	ROE
		1			التصنيف الكلي للربحية
2014	2013	2012	2011	2010	**S.GENERAL**
%23.75	%20.75	%29.53	%28.43	%15.40	ROA
%0.90	%9.80	%6.00	%1.20	%4.40	ROE
		1			التصنيف الكلي للربحية

من خلال تقييمنا لربحية البنكين محل الدراسة تبين أن كلا البنكين حصلا على درجة تصنيف 01 قوي، بمعنى الموقف سليم من كل النواحي لا يتم أتخاد أي إجراء في هذا الجانب.

5. **تقييم السيولة:** من خلال التحليل السابق لنسبة السيولة في البنكين محل الدراسة تبين أن كلا البنكين يتمتعان بمستوى سيولة جيد مقارنة بمستوى السيولة في القطاع المصرفي الخاص كما أن جانب الأصول السائلة يغطي قدر كبير من إجمالي الأصول بالبنكين، وعليه يمكننا القول أن عنصر السيولة في وضعية جيدة وهو بذلك استوفى شروط الدرجة 01 حسب نظام التصنيف الأمريكي لذا لا تعاني عينة الدراسة من مشكل تعثر في هذا الجانب، ولا تتخذ أي إجراء.

6. **تقيم الحساسية لمخاطر السوق:** من خلال عرضنا لنتائج حساب الفجوة بين الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة والخصوم الحساسة للتغير في سعر الفائدة ببنك سوسيتي جنرال تبين أن الفجوة موجبة في السنة الأولى وتمنح درجة تصنيف 01، ومن ثم انخفضت لتصبح سالبة خلال السنوات الباقية، وحسب معيار CAMELS تمنح درجة تصنيف 02 وتعتبر مرضية.

7. **التقييم النهائي لوضعية البنوك حسب نموذج CAMELS:** الجدول أدناه هو سلم التنقيط النهائي حسب نموذج CAMELS وفيه سنقوم بجمع درجات التصنيف السابقة وقسمتها على 05 سوف يسمح لنا بمعرفة وضعية البنكين محل الدراسة النهائية:

الجدول رقم (2-13): يوضح درجات التقييم النهائي في البنوك حسب نموذج CAMELS:

درجة التصنيف	المدى
1	1.4 -1
2	2.4-1.5
3	3.4-2.5
4	4.4-3.5
5	5-4.5

المصدر: عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص11.

بالاعتماد على الجدول السابق يمكننا تقييم الوضعية النهائية للبنكين محل الدراسة كلاتي:

البركة	2010	2011	2012	2013	2014
C	1	1	1	غير متوفر	غير متوفر
A	1	1	1	1	1
M	1	1	1	2	3
E	1	1	1	1	1
L	1	1	1	1	1
التقييم الكلي السنوي	1	1	1	1	2
التقييم النهائي	1				

SOCIETE GENERALE	2010	2011	2012	2013	2014
C	1	1	1	1	1
A	1	1	2	3	2
M	5	5	5	5	4
E	1	1	1	1	1
L	1	1	1	1	1
S	1	2	2	2	2
التقييم الكلي السنوي	2	2	2	3	2
التقييم النهائي	2				

من خلال الجدولين السابقين يتضح أن بنك البركة قد رتب في الخانة 01 بتصنيف جيد بمعنى وضعية البنك سليمة ولا تظهر مشكل في مختلف الجوانب لا يتخذ أي إجراء، عليه مواصلة الجهود للبقاء في وضعية جيدة أما بنك سوسيتي جنرال فقد رتب في الخانة 02 بتصنيف مرضي، بمعنى موقف البنك سليم نسبيا مع وجود بعض القصور مما يستدعي عليه معالجة العناصر التالية (M،A).

خلاصة الفصل:

تعد قضية تعثر البنوك أخطر المشاكل التي يتعرض لها النظام المصرفي، لما تسببه من اختلالات في موازينه حيث تضعه في أوضاع وظروف حرجة. فيجب عليه أن يراقب هذا المشكل باستمرار لضمان تفادي أي توتر قد يعصف بالنظام المالي كاملا. من أجل ذلك في هذا الفصل تم التطرق إلى دور نظام التقييم الامريكي CAMELS في كشف التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على بنك البركة وبنك سوسيتي جنرال وهما بنكان عاملان في القطاع المصرفي الجزائري وبالاعتماد على أهم مؤشرات المالية للنموذج السابق والاهم فيها مؤشرات كفاية رأس المال للجنة بال المصرفية ومؤشرات الربحية والسيولة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي، تم طرح تحليل لها وقد أفضت هذه المؤشرات إلى ان بنك البركة لا يعاني من مشاكل قد تؤثر عليه في أسوء الحالات إلى التعثر لذا على البنك مواصلة المستوى الجيد، بينما بنك سوسيتي جنرال ذو الأصول الفرنسية تم التماس بعض القصور في جودة أصوله وكدا جودة الادارة ، لدا على البنك معالجة السلبيات

من ناحية أخرى أفضت الدراسة إلى جملة من النقاط أهمها تمتع البنكين والنظام المصرفي الجزائري بشكل عام بنسبة ملاءة مصرفية جيدة وتفوق بكثير ما تنص عليه النظم الدولية(لجنة بازل) العنصر الذي يحلله كفاية رأس المال C، إلا أنها تعاني من بعض القصور خاصة في التركيز المصرفي الذي أظهره مستوى القروض المتعثرة لدى البنك الفرنسي A مع تباين واضح في مستوى الكفائة التشغيلية العنصر الذي كشفه مؤشر الإدارة M. وقد أشار التحليل ان نسب السيولة L هي معتبرة وتوحي بقدرة البنك على مواجهة الطارئة للسحب، وعليه بعيدان عن خط العسر المالي.

من خلال هذا التحليل المقدم نرى من الأنسب على بنك سوسيتي جنرال محاولة تنويع في محفظة قروضه من خلال التوسع في السوق بآليات استثمار أخرى تضمن له حسن الاداء، بالرغم من أن المصرفية هذا قد يحمله تكاليف أعلى لكن سيوسع مجال استثماره من أجل تعظيم أرباحه مستقبلا وبالتالي الأثر الايجابي على مجمل الأداء المصرفي، وعلى بنك البركة تدعيم عناصر الثقة لديه لمواصلة هذا الاداء الذي نرى في العموم انه جيد.

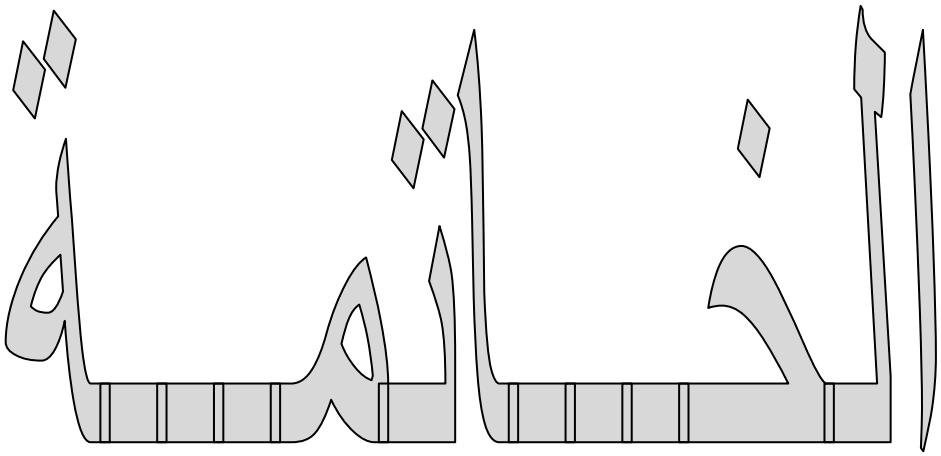
الخاتمة

شّهِد القِطاع المالي في العُقود الأخيرة تطوراتٍ كبيرة ادت إلى خلق تحديات من شانها تعريض البنوك إلى مخاطر عديدة، ولما كان الأمر كذلك فقد باتت المحافظة على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي خاصة أن العديد من المصارف في العالم تتعرض لأزمات مالية كما حدث في الأزمة المالية الأخيرة 2008-2009، ضرورة وحتمية في دعم آليات الإشراف المصرفي بتوفيرها سُبل وأدوات ومتطلبات تعزيز الصلابة من خلال فحص وتقييم هذه المؤشرات. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل وضعية البنوك من العوامل المساعدة على نجاحها وضمان ابتعاده عن حالات التعثر المصرفي. ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بتحليل آليات وعوامل التعثر المصرفي واتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوء تلك النتائج .

وفي خضم هذا كله فإن القطاع المصرفي الجزائري لم ينج من حالات التعثر المصرفي التي كانت مطلع الألفية الجديدة بحالات البنك الصناعي التجاري وبنك الخليفة...، لذلك فالجزائر كالعديد من الدول في العالم استوحت من المعايير الدولية نظام للرّقابة والإشراف على المصارف تهدف إلى مواجهة مختلف المخاطر التي تهدد النَّشاط البنكي والعمل على حماية البنوك من حالات التعثر التي تعد أخطر المشاكل التي يتعرض لها النظام المالي، لما تسببه من اختلالات في موازينه حيث تضعه في أوضاع وظروف حرجة قد تعصف بالنظام المالي كاملا.

ولما كان التعثر المصرفي أحد أهم التوجهات التي تتناوله مواضيع السلامة المصرفية في الجزائر، فان هذه الدّراسة أتت لتحليل وتوصيف لدور نموذج التقييم الأمريكي في الكشف عن وضعية حالة من البنوك العاملة في الجزائر، بداية بالتعرف على مكانة بنك البركة وهو أول بنك إسلامي في الجزائر، وبنك سوسيتي جنرال الخاص وهو بنك فرنسي ومدى استقرارهما من خلال تقييم كفاية رأس المال ومختلف نسب المعتمدة في النظام السابق كالسيولة والربحية وغيرها، ومحاولة إعطاء تصنيف لكل بنك على حدا، وفيما يلي النتائج التي توصل إليها الطالب، ونتائج اختبار فرضيات البحث والتوصيات التي وضعت على أساسها، بالإضافة إلى آفاق البحث المستقبلية.

– اختبار الفرضيات : ترتبط الإجابة علي الإشكالية العامة للبحث باختبار صحة أو نفي الفرضيات المعطاة في مقدمة الدّراسة، لذا يمكن صياغة نتائج اختبارها على النحو التالي:

- الفرضية الأولى: "تمتلك المصارف محل الدراسة ملاءة رأس مال تحقق هامش أمان ملائم لدرء المخاطر" بما أن الحد الأدنى لنسبة الملاءة المفروضة من قبل لجنة بازل 2 هي 8%، والنسبة المقررة من السلطات الإشراقية على البنوك في الجزائر هي 9.5%، و النتائج المحققة من طرف البنكين خلال فترة الدراسة كانت جيدة وحصلت على التصنيف 01 حسب نظام التصنيف الأمريكي، هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: "تتميز الأصول التي تمتلكها المصارف محل الدراسة بالجودة الكافية لتضمن مردوديتها" من خلال التقييم السابق لجودة أصول البنكين محل الدراسة تبين انه حسب نظام التصنيف الأمريكي تأخذ التصنيف 01 بالنسبة لبنك البركة بمعنى أصوله جيدة والموقف سليم، والتصنيف 02 لبنك سوسيتي جنرال بمعنى أصوله جيدة والموقف سليم نسبيا، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة: "تتميز المصارف محل الدراسة بفريق إداري فعال وكفؤ للممارسات المصرفية الرشيدة" من خلال تقييمنا لحسن إدارة البنكين أظهرت النتائج أن بنك البركة صنف في لخانة رقم 01 بمعنى خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال البنكية، أما بنك سوسيتي جنرال فقد صنف في الخانة رقم 05 بمعنى الموقف الإداري خطير ويظهر قصور واضح في الأداء، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الثالثة بالنسبة لبنك البركة ونرفضها بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال.

- الفرضية الرابعة: "تحقق المصارف محل الدراسة مستوى عوائد مقبولة على مستوى الأصول والمساهمين على حد سواء" من خلال تقييمنا لربحية البنكين محل الدراسة تبين أنها تأخذ التصنيف رقم 01 لكلا البنكين بمعنى الموقف سليم من كل النواحي، هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الرابعة.
- الفرضية الخامسة: "تمتلك المصارف محل الدراسة القدرة على مواجهة الاحتياجات الطارئة من السيولة على المستويين (قصير/طويل)" من خلال تقييمنا لسيولة البنكين محل الدراسة تبين أنها تأخذ التصنيف رقم 01 بالنسبة لبنك البركة بمعنى أن الموقف جيد لمواجهة احتياجات السيولة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.
- الفرضية السادسة: "وجود حالة قصور تشوب المصارف محل الدراسة وفقا لتغيرات التي تطرأ في ظروف السوق" من خلال تقيمنا لمؤشر الحساسية لمخاطر اسعار الفائدة لاحظنا أنه توجد حالة قصور تشوب بنك سوسيتي جنرال وفقا للتغيرات سعر الفائدة وذلك من خلال أن الخصوم ذات الحساسية تجاه التغيرات في أسعار الفائدة أكبر من الأصول ذات الحساسية تجاه التغيرات في أسعار الفائدة وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية السادسة بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال.

وعليه ومن خلال ما تم عرضه يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع بالقول أنه من خلال تطبيقنا لمعيار CAMELS على كل من بنك البركة وبنك سوسيتي جنرال نستنتج أن المعيار أظهر حالات التعثر في كل من جودة الاصول و الادارة في بنك سوسيتي جنرال وهوا ما يساعد البنك على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة حالات التعثر قبل التفاقم، هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الرئيسية. الموسومة بـ مؤشرات نظام التصنيف الرقابي CAMELS يمكن استخدامها في كشف حالات التعثر في البنكين محل الدراسة.

نتائج البحث:

إن دراسة التعثر المصرفي ودور نضام التصنيف الرقابي CAMELS في كشفه قد خلص إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- التعثر المصرفي هو مواجهة المصرف لظروف طارئة تؤثر على قدرته في تحقيق الأرباح ومقابلة السحوبات الطارئة.
- نظام التصنيف الرقابي CAMELS هو نظام موحد لتقيم المصارف يعكس التغيرات في العمل المصرفي من خلال العناصر التي تتضمن كل من: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، كما يعتبر النظام قابل للتطبيق في حالة المصارف الجزائرية.
- يتمتع كلا البنكين محل الدراسة بملاءة رأس مال تكسبها القدر على مواجهة المخاطر المصرفية.
- تتسم جودة أصول بنك البركة بالجودة مما يعني توليد دخل أكثر، أما بنك سوسيتي جنرال فيسجل أوجه قصور في جودة أصوله.
- يتميز الفريق الإداري لبنك البركة بحسن ممارسة الأعمال المصرفية، أما بنك سويتي فقد أظهر تعثر في هذا الجانب من خلال التحكم السيئ في التكاليف التي من الممكن أن تضعف أداء البنك مستقبلا.
- يحقق كلا البنكين محل الدراسة هامش ربح جيد لمواجهة الخسائر، كما يوفر الدخل الكافي لتكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال.
- يحقق كلا البنكين محل الدراسة مستوى سيولة يغطي تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي.

التوصيات:

- يتعين على بنك البركة الحفاظ على المستوى الجيد لأدائه.
- يتعين على بنك سويتي جنرال معالجة السلبيات الخاصة بعنصر جودة الأصول وذلك من خلال محاولة الحد من مستوى القروض المتعثر.
- لغرض الحد من التعثر في عنصر الإدارة ببنك سوسيتي جنرال على البنك تخفيض حجم التكاليف قدر الإمكان لتفادي تفاقم حالة التعثر التي يمكن أن تؤثر سلبا على العناصر الأخرى.
- تطوير أنظمة إنذار مبكر من خلال برامج حاسوبية تزود إدارات المصارف والجهات المعنية، بكشوف دورية تتضمن أهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية دوريا بهدف إظهار نتائج التعثر قبل حدوثه بفترة كافية.
- ضرورة إشراك الجامعات ومراكز البحث العلمي في تطوير آليات الكشف عن التعثر المصرفي ونشر ثقافة المخاطرة والإشراف في البنوك.

آفاق البحث:

تناولنا في هذا الموضوع دور نظام التصنيف الرقابي CAMELS في كشف تعثر المصارف ونظرا لأتساع الموضوع فإنه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة ومنه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطالب، وخطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة، وقد تبين لنا من خلال فصول الدراسة أن هذا الميدان خصب للبحث العلمي ويمكن من خلاله فتح باب أمام البحوث المستقبلية ونذكر منها:

- متطلبات اعتماد نظام CAMELS كأداة للكشف عن التعثر المصرفي في المصارف الجزائرية ؛
- دور نماذج الإنذار المبكر في التنبؤ بالوضعية المالية للمصارف الجزائرية؛
- التنبؤ بحالة التعثر في المصارف الجزائرية باستعمال الأساليب القياسية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I-الكتب :

1. عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، **إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النضر المصرفية والقانونية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2007.
2. عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفي العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

II-البحوث الجامعية :

1. احمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2008، (غ م).
2. ايت وازو زينة، **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التخصص : القانون، الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، (غ م).
3. ايمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري أنموذج**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2006 /2007، (غ م).
4. عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، 2008،(غ م).
5. محمد أليفي، **أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، (غ م).

III–المجلات والملتقيات:

1. سجى فتحي محمد الطائي ليلى محمد عبد الكريم، **التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيارCAMELS دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الاردنية**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلة ربع سنوية تصدرها جامعة تكريت العراقية، العدد27، 2013.
2. شوقي بورقبة، **طريقة CAMELS في تقييم البنوك الاسلامية**، بحث منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية العدد1، جوان 2011.
3. عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك** ، دراسة تطبيقية، 2009.
4. علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية – حالة العراق) 2003-2009**، المديرية العامة للإحصاء والبحث البنك المركزي العراق، 2009.
5. مالك الرشيد احمد، **مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات وعيوب التطبيق**، مجلة المصرفي ربع شهرية، تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بالسودان، العدد 35، 2005.
6. ناصر سليمان، **كفاية رأس المال للبنوك الاسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات التطوير**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية والاسلامية، أليات ترشيد الصناعة المالية الاسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8و9 ديسمبر2013.
7. يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الباحث، مجلة علمية دورية، العدد10، جامعة ورقلة، 2012.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1. Sonia B. Saltzman Darcy Salinger, **The ACCION CAMEL,** Technical Note, ACCION International, USA, 1998.
2. Krupa R, **A Camel Model Analysis of Scheduled Urban Co-operative Bank in Surat City–A case study of Surat People's Co-operative bank**,2011.
3. Mishra Aswini Kumar, Sri Harsha, Shivi Anand ، Neil Rajesh Dhruva, **Analyzing Soundness in Indian Banking: A CAMEL Approach**, 2012.

4. Nadège Jassaud , Kenneth Kang ;**A Strategy for Developing a Market for Nonperforming Loans in Italy** ;IMF Working Paper ; February 2015**.**

5. Samuel Munzele Maimbo, **THE PREDICTION AND DIAGNOSIS OF BANK FAILURES IN ZAMBIA**, WORKING PAPER SERIES, Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, england, 2000.

ثالثا : المواقع الإلكترونية:

1. http://albaraka-bank.com/fr/
2. https://www.societegenerale.dz/
3. http://www.bank-of-algeria.dz/
4. http://masterbari.blogspot.com/2012/10/CAMELS-rating-assessment-theory_2501.html
5. http://www.imf.org/external/index.htm
6. http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Mots-de-la-finance/Ratio-de-solvabilite-bancaire
7. http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

قائمـــة الملاحق

الملحق رقم (1): القوائم المالية لبنك البركة الجزائري 2010-2014

Bilan

Actif

Code	Libelles des postes	Notes	Exercices	
			2011	2010
1	Caisse, Banque Centrale,Trésor publique CCP	2.1	67 803 524 823,19	56 609 931 855,72
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Créances s/institutions financières	2.2	153 598 594,15	81 590 721,94
5	Créances sur la clientèle	2.3	58 583 867 345,76	55 688 886 139,74
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0
7	Impôts courants - Actif	2.4	1058 461 853,40	1 100 686 586,47
8	Impôts différés - Actif	2.5	147 047 205,55	104 241 139,11
9	Autres actifs	2.6	1 952 916 681,39	4 279 823 307,68
10	Comptes de régularisation	2.7	513 667 567,99	14 713 455,84
11	Particip.Filiales,co-entrep.,entités associées	2.8	305 564 845,14	305 634 265,79
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2.9	2 463 534 551,25	2 321 057 674,62
14	Immobilisations incorporelles	2.10	1 785 491,19	2 323 021,27
15	Ecrat d'acquisition		0	0
Total de l'actif			132 983 968 959,01	120 508 888 168,18

Bilan
Passif

Code	Libelle des postes	Note	Exercice	
			2011	2010
1	Banque centrale	0	0	0
2	Dettes envers les institutions Financières	2.11	14 372 421,76	14 443 133,10
3	Dépôt de la clientèle	2.12	73 909 687 742,90	65 249 230 631,59
4	Dépôt représentés par un titre	2.13	29 375 424 295,26	24 714 238 176,14
5	Impôts courants - Passif	2.14	1 730 923 461,43	1 548 289 628,09
6	Impôts différés - Passif		0	0
7	Autres passifs	2.15	3 034 151 611,46	8 293 743 575,61
8	Comptes de régularisation	2.16	4 368 949 103,30	1 845 630 623,57
9	Provisions pour risques et charges	2.17	583 415 910.59	476 330 134.57
10	Subv.Equip.-autres subv.d'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.18	3 319 449 654,63	3 069 307 054,71
12	Dettes subordonnées		0.00	0.00
13	Capital	2.19	10 000 000 000,00	10 000 000 000,00
14	Primes liées au capital		0.00	0.00
15	Réserves	2.20	1 974 625 270.55	899 560 980.01
16	Ecarts d'évaluation		0.	0
17	Ecarts de réévaluation	2.21	894 671 917,24	894 671 917,24
18	Report à nouveau(+/-)	2.22	0	260 285 098,24
19	Résultat de l'exercice(+)	2.23	3 778 297 569,89	3 243 157 215,31
Total du passif			132 983 968 959,01	120 508 888 168,18

Hors Bilan

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2011	2010
A	Engagements donnés		49 468 622 963,84	42 798 165 849,75
1	Engag. Financ.faveur Institutions Financières		0	0
2	Engag.Financ.faveur de la clientèle	3.1	46 006 311 582,37	39 866 424 538,31
3	Engag.Garantie d'ordre Institutions Financières	3.2	400 272 476,44	421 317 187,44
4	Engag.Garantie d'ordre de la clientèle	3.3	3 062 038 905,03	2 510 424 124,00
5	Autre Engagements donnée		0	0
B	Engagements reçus		400 272 476,44	421 317 187,44
6	Engag.Financ.reçus institutions financières		0	0
7	Engag.Garantie reçus institutions financières	3.2	400 272 476,44	421 317 187,44
8	Autres Engagements reçus		0	0

Comptes de Résultats

Code	Libelle des postes	Note	Exercice	
			2011	2010
1	+ Produits et assimilés	4.1	7 227 193 471,45	6 697 359 374,22
2	- Charges et assimilées	4.2	1 582 448 742,50	1 276 836 718,68
3	+ Commission (produits)	4.3	395 628 545,32	312 487 468,58
4	- Commissions (charges)	4.4	272 435 935,98	224 755 700,50
5	+/- Gains ou pertes nets s/actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0
6	+/- Gains ou pertes nets s /actifs financiers disponibles à la vente		0	0
7	+ Produits des autres activités	4.5	2 044 031 973,57	1 754 420 134,34
8	- Charges des autres activités	4.6	7 729 507,84	21 418 961,37
9	Produit net bancaire		7 804 239 804,02	7 241 255 596,59
10	- Charges générales d'exploitation	4.7	1 946 854 701,94	1 573 165 597,08
11	- Dot. aux amort. et aux pertes valeurs s/immobil.Incorporelles et corporelles	4.8	186 059 396,13	177 653 168,83
12	Résultat brut d'exploitation		5 671 325 705,95	5 490 436 830,68
13	- Dotations aux prov.,aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.9	6 402 656 285,05	5 872 517 789,09
14	+ Reprise prov, pertes valeurs et récupérations s/créances amorties	4.10	5 872 517 789,09	4 881 199 521,21
15	Résultat d'exploitation		5 141 187 209,99	4 499 118 562,80
16	+/- Gains ou pertes nets s/autres actifs		0	0.00
17	+Eléments extraordinaires (produits)		0	0
18	- Eléments Extraordinaires (charges)		0	0
19	Résultat avant impôt		5 141 187 209,99	4 499 118 562,80
20	-Impôts sur les résultats et assimilés	4.11	1 362 889 640,10	1 255 961 347,49
21	Résultat net de l'exercice	4.12	3 778 297 569,89	3 243 157 215,31

Bilan Actif

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2012	2011
1	Caisse, Banque Centrale, Trésor public C.C.F	2,1	81 264 583 404,48	67 803 524 823,19
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0,00	0,00
3	Actifs financiers disponible à la vente		0,00	0,00
4	créances s/institutions financière	2,2	577 158 936,97	153 598 594,15
5	créances sur la clientèle	2,3	57 891 423 240,10	58 583 867 345,76
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0,00	0,00
7	Impôts courants– Actif	2,4	1 300 499 738,61	1 058 461 853,40
8	Impôts différés- Actif	2,5	164 259 235,69	147 047 205,55
9	Autres actifs	2,6	5 667 743 431,98	1 952 916 681,39
10	Comptes de régularisation	2,7	885 354 286,40	513 667 567,99
11	Particip. Filiales, co-enterp, entités associées	2,8	305 580 188,62	305 564 845,14
12	Immeubles et placement		0,00	0,00
13	Immobilisation corporelles	2,9	2 538 346 992,20	2 463 534 551,25
14	Immobilisation incorporelles	2,10	192 928 682,18	1 785 491,19
15	Ecart d'acquisition		0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		150 787 878 137,23	132 983 968 959,01

Bilan Passif

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2012	2011
1	Banque centrale		0,00	0,00
2	Opérations avec les institutions financières	2,11	14 249 001.94	14 372 421.76
3	Dépôts de la clientèle	2,12	86 382 740 102.54	73 909 687 742.90
4	Dépôts représentés par un titre	2,13	30 131 671 815.54	29 375 424 295.26
5	Impôts courants-Passif	2,14	1 805 777 596.59	1 730 923 461.43
6	Impôts différés-Passif		0,00	0,00
7	Autres passifs	2,15	7 419 452 967.00	3 034 151 611.46
8	Comptes de régularisation	2,16	2 923 107 750.10	4 368 949 103.30
9	Provisions pour risques et charges	2,17	613 141 195.35	583 415 910.59
10	Subv.équip-autres subv.d 'investissement		0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2,18	3 394 874 823.14	3 319 449 654.63
12	Dettes subordonnées		0.00	0.00
13	Capital	2,19	10 000 000 000.00	10 000 000 000.00
14	Primes liées au capital		0.00	0.00
15	Réserves	2,20	3 018 160 781.33	1 974 625 270.55
16	Ecarts d'évaluation		0.00	0.00
17	Ecarts de réévaluation	2,21	894 671 917.24	894 671 917.24
18	Report à nouveau (+ /-)		0.00	0.00
19	Résultat de l'exercice (+)	2,22	4 190 030 186.46	3 778 297 569.89
	TOTAL DU PASSIF		150 787 878 137.23	132 983 968 959.01

Hors Bilan

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2012	2011
A	ENGAGEMENTS DONNES	2,1	52 067 846162.17	49 468 622 963.84
1	Engag. Financ. faveur institutions Financières		0,00	0,00
2	Engag. Financ. faveur de la clientèle	3,1	47 610 438 978.62	46 006 311 582.37
3	Engag. Garantie d'ordre institutions Financières	232	444 521 482.75	400 272 476.44
4	Engag. Garantie d'ordre de la clientèle	3,3	4 012 885 700.80	3 062 038 905.03
5	Autres Engagements données			0,00
B	ENGAGEMENTS RECUS		444 521 482.75	400 272 476.44
6	Engag. Financ. reçus institutions financières		0,00	0,00
7	Engag. Garanties reçus institutions financières	3,2	444 521 482.75	400 272 476.44
8	Autres Engagements reçus		0,00	0,00

Comptes de Résultats

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2012	2011
1	+produits et assimilés	4,1	7 099 632 615,88	7 227 193 471,45
2	-Charges et assimilées	4,2	1 578 289 454.23	1 582 448 742.50
3	+Commissions (produits)	4,3	414 664 765.43	395 628 545.32
4	-commissions (charges)	4.4	333 183 095.46	272 435 935.98
5	+/- Gains ou pertes nets s/actifs financiers détenus à des fins de transaction			0.00
6	+/- Gains ou pertes nets s/actifs financiers disponibles à la vente			0,00
7	+ produits des autres activités	4.5	2 716 035 572.48	2 044 031 973.57
8	-Charges des autres activités	4.6	33 031 474.98	7 729 507.84
9	PRODUIT NET BANCAIRE		8 285 828 929.12	7 804 239 804.02
10	-Charges générales d'exploitation	4.7	2 216 114 793.25	1 946 854 701.94
11	-Dot .aux amort .et aux pertes valeurs S/immobil.incorporelles et corporelles	4.8	189 515 360.89	186 059 396.13
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		5 880 198 774.98	5 671 325 705.95
13	-dotation aux prov.aux pertes de valeurs	4.9	6 609 564 872.02	6 402 656 285.05
14	+ Reprise prov,pertes valeurs et récupération s/créances amorties	4.10	6 402 656 285.05	5 872 517 789.09
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		5 673 290 188.01	5 141 187 209.99
16	+/- Gains ou pertes nets s/autres actifs		0.00	0.00
17	+ Eléments extraordinaires (produits)		0.00	0.00
18	-Eléments extraordinaires (charges)		0.00	0.00
19	RESULTAT AVANT IMPOT		5 673 290 188.01	5 141 187 209.99
20	-impôts sur les résultats et assimilés	4.11	1 483 260 001.55	1 362 889 640.10
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4,12	4 190 030 186,46	3 778 297 569,89

Bilan
Actif

Code	Libellé des postes	Note	Exercices	
			2014	2013
1	Caisse, Banque centrale, Trésor public C.C.P	2.1	74.652.365.251,64	84.483.880.749,31
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Prêts et créances institutions financiéres	2.2	2.381.608.968,86	879.397.409,01
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.3	78.246.666.747,51	62.640.201.678,62
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéaance		0	0
7	Impôts courants - Actifs	2.4	1.283.175.420,10	1.382.054.615,92
8	Impôts différés - Actifs	2.5	173.307.776,60	174.305.107,12
9	Autres actifs détenus à des fins de transaction	2.6	1.345.441.017,21	3.321.115.310,62
10	Comptes de régularisation	2.7	29.482.186,50	903.185.573,23
11	Particip. Filiales, co-entrep., entités associées	2.8	1.670.675.000,00	305.622.000,00
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2.9	2.874.901.188,70	2.829.494.102,58
14	Immobilisations incorporelles	2.10	115.104.765,62	153.938.372,87
15	Ecart d'acquisition		0	0
	TOTAL DE L'ACTIF		162.772.728.322,74	157.073.194.919,28

Bilan
Passif

Code	Libellé des postes	Note	Exercices	
			2014	2013
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions financiéres	2.11	14.257.937,27	14.260.623,41
3	Dettes envers la clientèle	2.12	97.812.918.882,33	93.534.941.111,99
4	Dettes représentées par un titre	2.13	33.363.754.509,25	31.900.035.119,80
5	Impôts courants - Passif	2.14	1.348.458.527,23	1.642.073.967,97
6	Impôts différés - Passif		0	0
7	Autres passifs	2.15	3.329.035.637,05	5.027.935.399,97
8	Comptes de régularisation	2.16	3.091.147.561,70	1.989.135.624,70
9	Provisions pour risques et charges	2.17	620.673.989,91	599.680.739,53
10	Subv. Equip., autres subv. D'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.18	2.847.006.308,68	3.167.859.221,00
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	Primes liées au capital		0	0
15	Réserves	2.20	5.076.649.977,69	4.210.112.180,40
16	Ecarts d'évaluation		0	0
17	Ecarts de réevaluation	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	Report à nouveau (+/-)		67.548.704,05	0
19	Résultat de l'exercise (+)	2.22	4.306.604.700,34	4.092.489.013,27
	TOTAL DU PASSIF		162.772.728.322,74	157.073.194.919,28

Hors Bilan

Code	Libellé des postes	Note	Exercices	
			2014	2013
A	ENGAGEMENTS DONNES		40.448.878.879,01	51.662.464.087,91
1	Engag. Financ. faveur Institutions Financières		0	0
2	Engag. Financ. Faveur de la clientèle	3.1	34.438.746.685,88	46.998.383.249,27
3	Engag. Garantie d'ordre Institutions Financières	3.2	949.188.340,93	129.019.327,61
4	Engag. Garantie d'ordre de la clientèle	3.3	5.060.943.852,20	4.535.061.511,03
5	Autres engagements donnés		0	0
B	ENGAGEMENTS RECUS		949.188.340,93	129.019.327,61
6	Engag. Financ. reçus institutions financières		0	0
7	Engag. Garantie reçus institutions financières	3.2	949.188.340,93	129.019.327,61
8	Autres engagements reçus		0	0

Compte de Résultats

Code	Libellé des postes	Note	Exercices	
			2014	2013
1	+ Produits et assimilés	4.1	6.885.894.064,04	7.730.204.942,60
2	- Charges et assimilés	4.2	1.949.578.908,27	1.745.678.777,40
3	+ Commissions (produits)	4.3	1.738.233.644,74	487.792.776,60
4	- Commissions (charges)	4.4	345.451.065,37	346.559.443,98
5	+/- Gains ou pertes nets d'actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0
6	+/- Gains ou pertes nets d'actifs financiers disponibles à la vente		0	0
7	+ Produits des autres activités	4.5	1.157.875.696,79	1.635.643.704,13
8	- Charges des autres activités	4.6	13.822.912,26	1.340.174,27
9	PRODUIT NET BANCAIRE		7.473.150.519,67	7.760.063.027,68
10	- Charges générales d'exploitation	4.7	2.476.435.295,42	2.478.058.083,90
11	- Dot. Aux amort. Et aux pertes valeurs d'immobil. Incorporelles et corporelles	4.8	253.476.320,80	245.207.729,72
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		4.743.238.903,45	5.036.797.214,06
13	- Dotations aux prov., aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.9	459.129.445,02	205.274.473,64
14	+ Reprise prov., pertes valeurs et récupérations de créances amorties	4.10	1.078.341.570,81	621.302.145,93
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		5.362.451.029,24	5.452.824.886,35
16	+/- Gains ou pertes nets d'autres actifs		0	0
17	+ Eléments extraordinaires (produits)		0	0
18	- Eléments extraordinaires (charges)		0	0
19	RESULTAT AVANT IMPOT		5.362.451.029,24	5.452.824.886,35
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.11	1.055.846.328,90	1.360.335.873,08
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.12	4.306.604.700,34	4.092.489.013,27

الملحق رقم (2): القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2014

Actif — Unité : 000' DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2010	MONTANT 2009	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	26 415 066	31 022 291	(4 607 225)
Actifs financiers détenus à des fins de transactions	-	-	-	-
Actifs financiers disponibles à la vente	2.2	124 560	357 228	(232 668)
Prêts et créances sur les institutions financières	2.3	11 453 886	14 507 081	(3 053 195)
Prêts et créances sur la clientèle	2.4	104 829 904	87 117 454	17 712 450
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	-	-	-	-
Impôts courants - Actif	-	1 167 065	-	1 167 065
Impôts différés - Actif	-	486 895	143 538	343 357
Autres actifs	2.5	1 195 466	4 433 391	(3 237 926)
Comptes de régularisation - Actif	2.5	10 475 589	15 181 927	(4 706 339)
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.6	15 675	15 675	-
Immeubles de placements	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	2.7	2 012 405	2 344 194	(331 789)
Immobilisations incorporelles	2.7	49 195	58 592	(9 397)
Ecarts d'acquisition	-	-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**158 225 705**	**155 181 372**	**3 044 333**

Passif — Unité : 000' DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2010	MONTANT 2009	VARIATION
Banque centrale	-	-	-	-
Dettes envers les institutions financières	2.8	306 491	406 439	(99 949)
Dettes envers la clientèle	2.9	109 299 451	106 553 794	2 745 657
Dettes représentées par un titre	2.10	8 317 997	7 388 589	929 408
Impôts courants - Passif	-	1 823 658	799 194	1 024 464
Impôts différés - Passif	-	22 107	20 108	1 999
Autres passifs	2.11	2 921 555	2 529 952	391 603
Comptes de régularisation - Passif	2.11	13 530 693	16 508 953	(2 978 259)
Provisions pour risques et charges	-	154 064	431 351	(277 287)
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.12	4 685 157	4 171 287	513 869
Dettes subordonnées	-	-	-	-
Capital	-	10 000 000	10 000 000	-
Primes liées au capital	-	-	-	-
Réserves	-	3 353 623	597 715	2 755 908
Ecart d'évaluation	-	-	-	-
Ecart de réévaluation	-	-	-	-
Report à nouveau (+/-)	-	388 082	3 182 288	(2 794 206)
Résultat de l'exercice	-	3 422 827	2 591 701	831 126
TOTAL DU PASSIF		**158 225 705**	**155 181 372**	**3 044 333**

Tableau des Comptes de Résultat

Unité : 000' DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2010	MONTANT 2009	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	7 855 973	7 349 579	506 394
Intérêts et charges assimilées	4.2	(910 489)	(712 786)	(197 703)
Commissions (produits)	4.3	4 038 023	2 880 527	1 157 496
Commissions (charges)	4.4	(62 135)	(61 501)	(633)
Produits des autres activités	-	1 508 978	1 438 070	70 908
Charges des autres activités	-	(435 414)	(245 507)	(189 907)
Produit net bancaire	-	**11 994 936**	**10 648 382**	**1 346 554**
Charges générales d'exploitation	4.5	(5 305 211)	(4 428 726)	(876 485)
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-	(636 076)	(604 141)	(31 935)
Résultat brut d'exploitation	-	**6 053 649**	**5 615 515**	**438 134**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	(2 610 247)	(2 272 310)	(337 938)
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	1 464 042	545 234	918 807
Résultat d'exploitation	-	**4 907 444**	**3 888 440**	**1 019 004**
Eléments extraordinaires (Produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
Résultat avant impôt	-	**4 907 444**	**3 888 440**	**1 019 004**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	(1 484 616)	(1 296 739)	(187 878)
Résultat net de l'exercice		**3 422 827**	**2 591 701**	**831 126**

Hors bilan

Unité : 000' DZD

LIBELLÉ	MONTANT 2010	MONTANT 2009	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNES	**114 197 024**	**109 883 038**	**4 313 986**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	-	-	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	57 954 538	57 638 421	316 117
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	-	-	-
Engagement de garantie d'ordre de la clientèle	53 419 629	52 244 617	1 175 012
Autres engagements donnés	2 822 857	-	2 822 857
ENGAGEMENTS REÇUS	**28 966 437**	**14 349 243**	**14 617 194**
Engagements de financement reçus des institutions financières	-	-	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	28 144 056	8 964 975	19 179 081
Autres engagements reçus	822 381	5 384 268	(4 561 887)

ACTIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	52 841 513	35 211 911	17 629 602
Actifs financiers disponibles à la vente		74 703	74 703	0
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	39 635 781	13 324 785	26 310 995
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	102 966 504	111 745 712	-8 779 208
Impôts courants - Actif		1 931 296	1 629 944	301 352
Impôts différés - Actif		1 420 352	903 676	516 676
Autres actifs	2.4	161 267	560 517	-399 249
Comptes de régularisation - Actif	2.4	1 605 367	1 697 964	-92 597
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
immobilisations corporelles	2.6	1 737 157	1 849 387	-112 230
Immobilisations incorporelles	2.6	95 866	42 620	53 246
TOTAL DE L'ACTIF		**202 485 482**	**167 056 894**	**35 428 588**

PASSIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	132 101	220 957	-88 856
Dettes envers la clientèle	2.8	153 408 358	123 816 897	29 591 461
Dettes représentées par un titre	2.9	7 821 607	8 111 659	-290 052
Impôts courants - Passif		2 375 621	2 145 885	229 737
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.10	2 549 461	3 914 878	-1 365 418
Comptes de régularisation - Passif	2.10	8 456 563	4 349 560	4 107 002
Provisions pour risques et charges		622 624	150 924	471 700
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 444 638	4 670 878	-226 240
Dettes subordonnées		0		0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0		0
Réserves		7 505 255	4 931 450	2 573 805
Écart de réévaluation		0		0
Report à nouveau (+/-)		0	388 082	-388 082
Résultat de l'exercice		5 169 254	4 355 723	813 531
TOTAL DU PASSIF		**202 485 482**	**167 056 894**	**35 428 588**

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	8 765 695	8 870 691	-104 995
Intérêts et charges assimilées	4.2	-926 452	-907 941	-18 511
Commissions (produits)	4.3	7 488 481	6 295 828	1 192 653
Commissions (charges)	4.4	-77 835	-77 194	-641
Produits des autres activités		307 878	459 236	-151 358
Charges des autres activités		-178 807	-487 674	308 867
Produit net bancaire		**15 378 961**	**14 152 945**	**1 226 015**
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 936 046	-5 982 289	46 244
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-486 675	-651 471	164 796
Résultat brut d'exploitation		**8 956 240**	**7 519 185**	**1 437 055**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-4 745 033	-3 436 115	-1 308 918
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 816 993	1 964 724	852 268
Résultat d'exploitation		**7 028 199**	**6 047 794**	**980 405**
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**7 028 199**	**6 047 794**	**980 405**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 858 945	-1 692 072	-166 873
Résultat net de l'exercice		**5 169 254**	**4 355 723**	**813 531**

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2012	MONTANT 2011	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNÉS		**124 826 802**	**126 780 444**	**-1 953 642**
ENGAG. FINANCEMENT FAV. INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. FINANCEMENT FAV. DE LA CLIENTÈLE		51 446 269	61 362 602	-9 916 333
ENGAG. GARANTI D'ORDRE INSTITUT. FINANC.		0	0	0
ENGAG. GARANTI D'ORDRE CLIENTÈLE		68 133 477	60 712 329	7 421 148
AUTRES ENGAGEMENTS		5 247 057	4 705 514	541 543
ENGAGEMENTS REÇUS		**12 464 092**	**16 476 121**	**-4 012 029**
ENGAG. FINANCEMENT RECUS INSTITUT. FINANCIERES		0	0	0
ENGAG. GARANTIE RECUS INSTITUT. FINANCIERES		11 617 851	16 080 063	-4 462 212
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS		846 241	396 058	450 183

Actif

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	2013	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	80 916 328	70 247 631	10 668 697
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
Actifs financiers disponibles à la vente	2.2	5 504 964	74 703	5 430 261
Prêts et créances sur les institutions financières	2.3	33 444 177	32 979 224	464 953
Prêts et créances sur la clientèle	2.4	117 035 242	112 917 823	4 117 419
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		1 785 578	2 138 059	-352 482
Impôts différés - Actif		710 605	1 272 419	-561 814
Autres actifs	2.5	218 937	261 628	-42 691
Comptes de régularisation - Actif	2.5	1 936 084	909 028	1 027 056
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.6	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		0	0	0
immobilisations corporelles	2.7	1 529 001	1 617 253	-88 252
Immobilisations incorporelles	2.7	241 725	172 069	69 656
Ecart d'acquisition		0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		**243 338 316**	**222 605 512**	**20 732 804**

Passif

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	2013	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.8	41 283	40 803	479
Dettes envers la clientèle	2.9	194 360 367	175 898 919	18 461 448
Dettes représentées par un titre	2.10	3 636 413	6 237 234	-2 600 821
Impôts courants - Passif		1 816 436	1 124 983	691 454
Impôts différés - Passif		0	57 287	-57 287
Autres passifs	2.11	1 390 367	3 878 173	-2 487 806
Comptes de régularisation - Passif	2.11	10 631 832	6 993 370	3 638 461
Provisions pour risques et charges		800 999	647 375	153 625
Subventions d'équipement autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.12	3 303 122	4 332 778	-1 029 656
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.13	12 220 466	9 374 509	2 845 957
Ecart d'évaluation		0	0	0
Ecart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice (+/-)		5 137 029	4 020 080	1 116 949
TOTAL DE L'ACTIF		**243 338 316**	**222 605 512**	**20 732 804**

Hors bilan

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	MONTANT 2013	
ENGAGEMENTS DONNES		**205 369 183**	**147 294 585**	**58 074 598**
Engag. financement fav. institut. financières		0	0	0
Engag. financement fav. de la clientèle		57 113 636	54 343 042	2 770 594
Engag. garanti d'ordre institut. financ.		111 760 605	0	111 760 605
Engag. garanti d'ordre clientèle		28 198 148	88 965 888	-60 767 740
Autres engagements		8 296 793	3 985 654	4 311 139
ENGAGEMENTS RECUS		**28 418 451**	**19 665 458**	**8 752 993**
Engag. financement reçus institut. financières		0	0	0
Engag. garantie reç us institut. financières		26 720 239	19 043 021	7 677 217
Autres engagements reçus		1 698 213	622 437	1 075 776

Tableau des comptes de résultat

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	MONTANT 2013	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	12 016 779	9 034 060	2 982 719
Intérêts et charges assimilées	4.2	-1 142 054	-724 724	-417 331
Commissions (produits)	4.3	2 366 899	6 320 463	-3 953 564
Commissions (charges)	4.4	-57 778	-60 895	3 118
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		0	0	0
Produits des autres activités		174 091	180 891	-6 800
Charges des autres activités		-48 484	-84 397	35 913
Produit net bancaire		**13 309 454**	**14 665 399**	**-1 355 946**
Charges générales d'exploitation	4.5	-4 244 047	-6 293 475	2 049 429
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-441 831	-431 140	-10 691
Résultat brut d'exploitation		**8 623 576**	**7 940 784**	**682 792**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-4 614 206	-5 278 802	664 597
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 906 649	2 688 302	218 347
Résultat d'exploitation		6 916 018	5 350 284	1 565 735
Gains ou pertes nets sur autres actifs		12 366	-	12 366
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		**6 928 385**	**5 350 284**	**1 578 101**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 791 356	-1 330 203	-461 152
TOTAL DE L'ACTIF		**5 137 029**	**4 020 080**	**1 116 949**